التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 114 السنة الخامسة عشر - مايو2017

عيد العمال المجيد

موقفنا

مهام ملحة أمام الحركة العمالية

في الأول من مايو، العيد الأممي للطبقة العاملة، الذي تحييه طبقتنا العاملة ومنبرنا التقدمي لا بد من التأكيد على مواجهة ما يجري من محاولات لتفريغ العمل النقابي من مضمونه، ليصبح شكلياً وفارغاً من المحتوى لا صلة له بواقع وهموم وتطلعات الطبقة العاملة في البحرين، ولكي تكون الحركة العمالية والنقابية أكثر قدرة على الدفاع عن حقوقها المشروعة، خاصة في ظل السياسات والتوجهات والقرارات المعلنة التي تنال من الحقوق المعيشية للمواطنين وفي مقدمتهم العمال وذوي الدخل المحدود.

ولا تقل أهمية عن ذلك ضرورة مواجهة تشوهات سوق العمل، وخاصة منها المتاجرة بالعمالة الوافدة واستغلالها، والانحراف بخطط وبرامج البحرنة عن مسارها الصحيح والمأمول، حيث تجري المجاهرة ليس فقط بفشل خطط هذه البحرنة، وانما اعتبارها مقيدة للتنافسية والنمو الاقتصادي، هذا في الوقت الذى تتفاقم فيه مشكلة البطالة وبشكل خاص في صفوف الجامعيين البحرينيين وأصحاب المؤهلات العلمية والتخصصات التي تعتبر البحرين في أمس الحاجة إليها.

إن السياسات الاقتصادية المعلنة بعد انخفاض أسعار النفط، والمرجح أنه انخفاض سيطول، تتوجه نحو تحميل العاملين تبعات التدابير التقشفية الصارمة، عبر رفع الدعم عن سلع حيوية، وعبر فرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة على المواطنين، بدلاً من المعالجة الجادة والمسؤولة لأوجه الخلل الهيكلي في بنية الاقتصاد، وإعادة توزيع الثروات بشكل منصف، والتمسك بالحقوق المكتسبة التي نالتها الطبقة العاملة ومجمل الكادحين عبر مسار مطلبي وتفاوضي طويل.

ويضع المنبر التقدمي في مقدمة أولوياته، دعم الحقوق المستحقة للطبقة العاملة والحركة النقابية لتحقيق ما يتطلع اليه عمال وشغيلة البحرين، ويجدد الدعوة التي تضافر الجهود في أوساط الحركة العمالية والنقابية، من أجل وحدة الصف النقابي، وفتح مناقشات جادة للتركيز على عمل نوعي مدروس يفتح آفاقاً جديدة لنشاط النقابات المختلفة، ويعزز من مهام الدفاع عن مصالح وحقوق ومكتسبات عمال البحرين ومنع التعدي على ما تحقق لهم منها والحفاظ عليها وتنميتها، خاصة امام التحديات غير المسبوقة التي تواجه عمالنا ومجتمعنا وبلدنا، مؤكدين أن الأهداف الوطنية الكبيرة تكتسب أسمى معانيها عندما تغدو احساساً بالواجب وشعوراً بالمسؤولية تجاه الوطن وأبنائه، خاصة الكادحين منهم.

التقدمي

«الترشيق» أم إعادة الهيكلة؟ 06

لمـــاذا نرفض المادة ٣٥٣ 09

الوطن والطائفية 14

جمعيات التيار الديمقراطي تدين العدوان الأميركي على سوريا وتطالب بتحقيق محايد حول العدوان بالكيماوي

تدين قوى التيار الوطني الديمقراطي جريمة العدوان الأميركي فجر أمس الجمعة 7 أبريل 2017 على الجمهورية العربية السورية، باعتباره عدواناً همجياً على دولة مستقلة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية وخرق سافر للقوانين والأعراف الدولية.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه قوى التيار الديمقراطي على تضامنها الكامل مع الشعب السوري ووحدة أراضيه في وجه مخططات ومشاريع التقسيم المعلنة وغير المعلنة، وضرورة ردع غطرسة الإمبريالية الأميركية وحلفائها، فإنها ترى في هذا العدوان الهمجي ضربة لجهود الحل السلمي التي تقودها الأمم المتحدة.

وبالمثل فانها تدين العدوان الأخير بالأسلحة الكيميائية على المدنيين الأبرياء والأطفال في بلدة خان شيخون قرب إدلب، وتجد أن سياسات الرئيس الأميركي الرامية الى زيادة التصعيد والتوتر في المنطقة، واستنزافها تحت مبررات مرفوضة، لا تقيم وزناً للقانون الدولي ولسيادة واستقلال دول المنطقة ووحدة أراضيها، الأمر الذي يستدعي تحركاً سريعاً ومسؤولاً من المجتمع الدولي لوقف تدهور الأوضاع هناك، والبدء بتحقيق ومساءلة الجهات التي تدعم وتقف خلف هذا العدوان السافر على الأبرياء، والذي تكرر كثيرا طيلة الأحداث التي تمر بها سوريا منذ أكثر من ست سنوات.

إن قوى التيار الديمقراطي ترى أن العدوان الأميركي الأخير على سوريا إنما يأتي تعزيزاً للدور التخريبي المدمر الذي تقوم به قوى الارهاب التي تدعي الولايات المتحدة الأميركية محاربتها، علاوة على أنه يمثل إعاقة لجهود المجتمع الدولي الرامية لإحلال السلام وتحقيق المطالب التي انتفض الشعب السوري من أجلها في الحقوق السياسية والتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، وإنهاء التسلط والانفراد بالسلطة.

إن تحقيق ذلك يتطلب وقف التدخلات الخارجية والحفاظ على وحدة التراب السوري، وعدم السماح بتكرار سيناريو احتلال العراق عام 2003 تحت ذريعة وجود أسلحة دمار شامل أثبتت الأحداث كذبها.

«التقدمي» يستضيف فعالية التيار الوطني

تضامناً مع الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام

استضاف المنبر التقدمي مساء الثلاثاء الموافق للخامس والعشرين من أبريل فعالية جمعيات التيار الوطني الديمقراطي للتضامن مع أشقائنا الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام في سجون الاحتلال الصهيوني منذ السابع عشر من أبريل، مطالبين بتحقيق عدد من حقوقهم، أبرزها إنهاء سياسة العزل وسياسة الاعتقال الإداري، كما تشمل مطالبهم مجموعة أمور تتصل بالملف الطبي للأسرى، تتضمن إجراء الفحوصات الطبية الدورية وإجراء العمليات الجراحية بالسرعة المطلوبة، وإطلاق سراح الأسرى المرضى، خاصة من ذوي الإعاقات والحالات المستعصية.

يذكر أنه يوجد في السجون «الإسرائيلية» اليوم نحو 6500 أسير فلسطيني موزعين على 22 سجناً بين سجون مركزية ومراكز تحقيق وتوقيف، من بينهم 62 أسيرة بينهن 14 فتاة قاصراً ونحو 300 طفل، وعمد المحتلون الصهاينة إلى مصادرة بعض الحقوق التي انتزعها الأسرى في الإضرابات السابقة، ومن بينهم قيادات بارزة في المقاومة الفلسطينية كالأسيرين مروان البرغوثي القيادي في حركة «فتح»، وأحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وقد تضمن الحفل كلمات كل من جمعيات التيار الوطني ألقاها الدكتور حسن العالي والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين ألقاها نائب الأمين العام للاتحاد جمعة البنخليل، وكلمة الجمعية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني ألقاها رئيس الجمعية جمال الحسن، واستهل الحفل بمشاركة شعرية للشاعرة منى الصفار، كما اختتم بقصيدة للشاعر كريم رضي، فيما أدار الحفل المحامي فيصل خليفة عضو المكتب السياسي للمنبر التقدمي.

وقد أكد المتحدثون تضامنهم مع الأسرى الفلسطينيين وتحيتهم لصمودهم البطولي بوجه آلة العسف الإسرائيلي، كما عبروا عن وقوف شعب البحرين وقواه الوطنية مع نضال الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل حقوقه المشروعة في العودة إلى أرضه واقامة دولته الوطنية المستقلة.

يذكر أن الجمعيات كانت قد أصدرت تزامناً مع بدء إضراب الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني بياناً حمل هذه المضامين، داعية إلى حشد التضامن مع القضية العادلة للأسرى ولشعب فلسطين.

جمعيات التيار الوطني الديمقراطي تدعو إلى استئصال البيئة الحاضنة للجماعات التكفيرية

تعبر جمعيات التيار الوطني الديمقراطي في البحرين عن ادانتها البالغة للعمل الإرهابي الغادر الذي استهدف المدنيين الأبرياء في احدى محطات المترو بمدينة سانت بطرسبورغ الروسية، وأدى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا والمصابين، معربة عن مواساتها لأهاليهم، وتعازيها للشعب والحكومة في روسيا الاتحادية.

ويأتي هذا التفجير الغادر في سلسلة الهجمات الارهابية التي تستهدف المدنيين، وكان قد سبقها التفجير الذي تم في بريطانيا، وأدى هو الآخر إلى وقوع ضحايا واصابات، كما طالت هذه الأعمال مدناً أخرى في أوروبا ومناطق مختلفة من العالم، في تصدير للإرهاب الذي ابتليت منه بلادنا العربية على أيدي المجموعات التكفيرية المتطرفة، والتي تمارس مثل هذا الإجرام بصورة يومية في العراق وسوريا وليبيا وغيرها من بلداننا العربية.

إن هذا يؤكد بأن الارهاب أصبح ظاهرة عابرة للقارات، وهو يستهدف الجميع دون استثناء، بما في ذلك البلدان الغربية التي غضت بعض حكوماتها الطرف عن الجماعات التي تمارسها، وسهلت لها سبل التمكين والتمدد لتحقيق بعض الغايات السياسية من وراء ذلك، في تمزيق وحدة بلداننا، وضرب نسيجها الوطني بما يخدم المشروع الصهيوني – الاستعماري في المنطقة.

وتؤكد جمعياتنا أن مواجهة ظواهر العنف الدموي التدميري تتطلب استراتيجية أخرى، لا تكتفي باستعادة الأراضي التي تهيمن عليها داعش وسواها من المنظمات التكفيرية، وإنما، أيضاً، استئصال البيئة المولدة والحاضنة لها، بتحرير منظومة التعليم من الفكر المتطرف، وبإشاعة العدالة الاجتماعية واستيعاب الشباب في خطط التنمية عبر برامج عصرية للتعليم والتأهيل المهني وتوفير فرص العمل.

جمعيات التيار الديمقراطي
جمعية المنبر التقدمي
جمعية العمل الوطني (وعد)
جمعية التجمع القومي
٦ أبريل ٢٠١٧

فضفضة

مزاد الأرقام

عيسى الدرازي

أقيم في البحرين مؤخراً أول مزاد على الأرقام المميزة للوحات السيارات الخاصة، وقد عبر الرئيس التنفيذي للشركة المنظمة للمزاد بأنه «مع هذه الانطلاقة الأولى نأمل العمل خلال الفترة القادمة على تحقيق نقلة هامة في السوق المحلية بتدشين هذا النوع من أدوات البيع والشراء وبخطوات متواكبة مع تطور هذه الأداة الهامة لما لها من دور بارز في اضفاء الدعم والمساندة لتعزيز مكانة مملكة البحرين في قطاع التسوق في المنطقة وتأكيد دورها في صناعة المزادات وتنظيمها واستضافتها».

وأضاف بأن: "المزادات العلنية واستمرار إقامتها في المملكة سيسهم في تكريس ثقافة جديدة في أسواق البحرين، وزيادة الوعي بأهمية المزادات ودورها في الترويج للمكانة الاقتصادية للمملكة في ضوء ما لمسناه من اهتمام فئة واسعة بمثل هذه النوعية من المزادات ما يجعلها سلعة متداولة في الأسواق".

إيرادات المزاد في نسخته الاولى بلغت نحو 1.725 مليون ديناراً بحرينياً.

فسر مراقبون بأن استحداث مزاد للأرقام المميزة للوحات السيارات الخاصة من شأنه أن يوفر بعض الإيرادات لموازنة الدولة كنوع من أنواع البحث عن الحلول المبتكرة لتوفير إيرادات لسد العجز المالي الحاصل في الموازنة العامة. البحث والسعي لسد موازنة الدولة عبر حلول مبتكرة هي خطوة إيجابية والمهم المواصلة في هذا النهج بعيداً عن الحلول التقليدية، ولكن الأهم هو تأمين سبيل اقتصادي حقيقي لسد هذا العجز مسألة المزادات ورغم ما تجلبه من أموال إلا أنها ليست عملية اقتصادية سليمة ولا تؤسس لمفهوم اقتصادي قائم على العمل والانتاج وتحقيق الربحية ومن ثم دوران العجلة الاقتصادية بصورتها السليمة والطبيعية.

في حالة المزادات هذه فإن الحلول لم تذهب إلى التمكين الاقتصادي للشباب حديثي التخرج ولم تذهب إلى تأهيل الشباب العاطل عن العمل ولم تؤسس لمشاريع وطنية من أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بل ذهبت إلى حلول سريعة تجلب الربح السريع، وتطبيقاً للمقولة "ما يأتي سريعاً يذهب سريعاً"، ليست هناك ضمانات لان يستمر تحقيق هذه الإرادات وزيادتها، ولكن هناك ضمانات صريحة وواضحة لو تَّمالاستثمار في التمكين الاقتصادي للشباب، ومن هنا يجب أن تكون البداية.

جمعيات التيار الوطني الديمقراطي تدين التفجيرات الارهابية في مصر

تدين قوى التيار الوطني الديمقراطي في البحرين وبأقسى عبارات الإدانة، التفجيرات الإرهابية الأخيرة بجمهورية مصر التي استهدفت كنيستي مارجرجس بطنطا ومحيط الكنيسة المرقصية بالإسكندرية، والتي أدت إلى وقوع العديد من القتلى والجرحى وسط الأخوة الأقباط، وتأتي هذه التفجيرات مواصلة لتفجيرات الكاتدرائية المرقصية في العباسية وسط القاهرة نهاية العام الماضي، والتي أسفرت عن مقتل أكثر من 20 شخص وإصابة العشرات بجروح وإصابات متفاوتة.

كما تأتي هذه التفجيرات الآثمة قبل أيام من الزيارة التي من المقرر أن يقوم بها بابا الفاتيكان لمصر نهاية أبريل الجاري، وهو ما يسلط الضوء على الأهداف الإجرامية لهذه التفجيرات بغية زعزعة الاستقرار واستهداف الوحدة الوطنية بين فئات الشعب المصري

وتفجير الخصومات المذهبية والتناحرات، لتعم الانقسامات الطائفية والفوضى التي تشهدها العديد من اقطارنا العربية، وآخرها ما جرى في جمهورية مصر العربية، حيث دأب تنظيم داعش الإرهابي ومنذ فترة على استهداف الأبرياء وأفراد الجيش المصري في سيناء بمثل ما يفعل في سوريا والعراق وليبيا واليمن.

إن إعلان التنظيم الإرهابي داعش عن مسؤوليته عن الانفجارات يدلل على أن القادم أسوأ، وأن التنظيم الإرهابي صار يتمدد بسرعة بل وأصبح يمثل خطراً على كامل دول المنطقة والعالم، حيث باتت عملياته تستهدف المدنيين على مختلف جنسياتهم وقومياتهم ودياناتهم. ويرى التيار أن هذا التمدد الخطير لم يكن ممكناً لولا رعاية الولايات المتحدة والدول الغربية للتنظيمات الإرهابية وحماية الأنظمة الدكتاتورية والقمعية في العالم.

ويشدد التيار على دعوته للأنظمة العربية كافة لاجتثاث شأفة الإرهاب في بلداننا من خلال المصالحات الوطنية وإطلاق عمليات ديمقراطية حقيقية وتجريم خطابات الكراهية والتطرف ومراجعة المناهج التعليمية والتربوية والبرامج الإعلامية وإشاعة الحرية والمساواة والعدالة وتوفير العيش الكريم للمواطنين.

التعازي للشعب المصري الشقيق وللأخوة المسيحيين بمصر، مع الأمنيات بالشفاء العاجل للجرحى والمصابين.

د. شبر الوداعي يحاضر في «التقدمي» عن الكائنات البحرية كثروة وطنية مستدامة

نظم "ملتقى التقدمي" الأسبوعي بتاريخ 23 / 4/2017 ندوة بعنوان: " الكائنات البحرية الثروة الوطنية المستدامة"، تحدث فيها الباحث البيئي د.شبر الوداعي، الذي اكدّ على أن "هناك اهداف تحدد بشكل محوري الأهمية الاستراتيجية للمحيطات والبحار لحياة الانسان، ولكن رغم أهمية هذه الموارد، الا انها تتعرض الى خطر كبير، واذا دمرنا هذه المحيطات سوف تتدمر حياة الانسان، على اعتبار انها مصدر رئيسي لحياتنا".

وأضاف: "أول غاية يجب أن نسعى لها بالتوافق مع أهداف التنمية البشرية في الجانب المتعلق بالبيئة، هي منع التلوث في البحرين، وتنظيم عملية الصيد، وخاصة أن هناك صيدا جائرا في البحار والمحيطات وعدم التزام بالضوابط والمعايير التي وضعتها الدول للصيد، وتعزيز حب

المحيطات واستخدامها استخداما مستداما".

وأوضح أن الزحف العمراني وتزايد اعمال الردم، والصيد الجائر، والتلوث البيئي وإلقاء النفايات البلدية، كلها أسباب تؤدي الى تدهور الواقع البيئي، وهناك من يعتقد أن البحر يمكنه ان يستوعب كل نفاياتنا، هناك تصحر في البحار، نتيجة التغير المناخي وأيضا بسبب تدخل الانسان.

وذكر أن "الصيادين غير البحرينيين يعبثون بالبحار، ويصطادون بطريقة غير صحيحة، لذلك يجب الالتزام بالمعايير العملية الحديثة في عمليات الصيد والبناء والتعمير أيضا، ويجب ان نأخذ بالاعتبار خصوصية الموائل البحرية وأهميتها الطبيعية، ومدى تأثير هذه المشاريع على الكائنات البحرية ومن ضمنها الشعاب المرجانية".

وأكد على ضرورة وضع خطة تضمن لنا أنه لن يتم تدمير هذه البيئات لأنها مصدر حياتنا، وإذا لم نستطع أن نحافظ عليها، فسوف يؤدي ذلك الى خلل كبير، كما يجب ان يتم اعتماد مبدأ الشفافية في كل خططنا، فعندما نقوم بإنشاء مشاريع يجب ان تكون الدراسات البيئية المصاحبة لها».

«التقدمي» يكرم مسرح الصواري والمخرج الشاب محمد شاهين

نظم المنبر التقدمي فعالية تكريمية خاصة لمسرح الصواري، بتاريخ 16 أبريل 2017، بدأت بعرض مسجل لمسرحية (المفتاح) للمخرج إبراهيم خلفان، تمثيل كل من الفنان حسين عبدعلي، والفنان عمر السعيدي والفنان منذر غريب.

المسرحية مستوحاة من مسرحية 'السلسلة' للكاتب السوري نورالدين الهامشي، وهي عبارة عن محاولة جادة وصريحة لإعادة مفهوم الحرية لحيز السؤال. يأتي ذلك عبر ثلاث شخصيات تبحث عن حريتها، في ظل انعدامها. هذا البحث يقودنا لتفكيك وجهات نظر مختلفة حول معنى الحرية، وإعادة النظر في الآلية التي نعوّل عليها لنيل حرياتنا.

و في ختام العرض المسرحي قدّم المنبر التقدمي درعاً تكريميا لمجلس إدارة مسرح الصواري على دوره المميز في الحركة المسرحية البحرينية، حيث سلم الرفيق خليل يوسف الأمين العام درعا لعضو مجلس إدارة مسرح الرفيق الفنان احمد فردان، كما قدم المنبر التقدمي درعا تكريما للمخرج الشاب الرفيق محمد شاهين لنجاح اخراجة لمسرحية "الهشيم"في مهرجان الصواري ومهرجان القاهر، وأدار الفعالية الرفيق الشاب هشام رشدان

قطاع المرأة في «التقدمي» يناقش

ضعف تمكين المرأة البحرينية في مواقع صنع القرار

أقام قطاع المرأة في «التقدمي» ندوة حول تمكين المرأة البحرينية في مواقع صنع القرار، قمت فيها الرفيقة دينا الأمير عرضاً وافياً لواقع تمثيل المرأة في كل من السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكذلك في النقابات العمالية والجمعيات السياسية.

وخلصت في نتيجة ذلك العرض إلى انه رغم ما حققته المرأة البحرينية من تعليم عالٍ يفوق الرجل في بعض الحالات، ورغم مساهمتها الكبيرة في سوق العمل وحتى ريادة الأعمال فإن تمثيلها لا يزال ضعيفاً في مراكز القرار، كما أشارت إلى عزوف عام عند النساء عن الانخراط في قيادة المؤسسات السياسية والنقابية، وهيمنة السيطرة الذكورية في الانتخابات النيابية والبلدية وضعف حظوظ المرأة في الوصول للمجالس المنتخبة.

محطات

يحررها: خليل يوسف

سؤال يبحث عن اجابة ..!!

لماذا كلما امتلأت بلادنا بالخبراء، والوعاظ، والنشطاء من كل لون و فى كل مجال وميدان، كلما تعقدت أحوالنا.

الأقلام انواع ..

قيل بأن الأقلام أنواع، قلم نظيف، وقلم منافق، وقلم يعمر وآخر يدمر، وقلم لاضمير له، واخر لا طعم له ولا رائحة، وقلم حاشية لا هّم له الا مغانم ومنافع، والأسوأ ذلك القلم الذى يرى صاحبه بأنه فوق الجميع، وبذلك نكون أمام فجيعة، فجيعة الناس بهذه الأقلام، وفجيعة هذه الأقلام بذاتها ..!!

غرائب واقعنا..!

أليس غريباً ان تظل حياتنا السياسية مرهونة باللاأفق ..

أليس غريباً ان نجد فاسداً يتحدث عن الاصلاح ..

أليس غريباً ان نجد فاشلاً يتحدث عن النجاح، وسفيهاً يتصدر ساحة الرأي، وانتهازياً يتصدر الصفوف، ونائباً يفترض انه يمثل الشعب حكومياً اكثر من الحكومة، ومن يحمل راية الوطنية يضربها فى الصميم، ومن يدعو إلى نبذ الطائفية يتاجر بالعصبيات الطائفية، والذين يطالبون بجمعيات وبمؤسسات مجتمع مدني فاعلة هم الذين لا هم لهم الا ان تتقزم هذه المؤسسات لصالح حضورهم، و الذين تسببوا لنا بكوارث يظهرون لنا كأبطال ..و...و...

سجلوا هذه الحقيقة ..

اذا ما استمرت هذه الغرائب بدون رادع ستكون الإدانة شاملة، احسب انها لن تستثنى أحداً ..!!

«الترشيق» .. أم إعادة هيكلة ..؟!

قد يكون من المهم فى البداية التنويه بأنه من النادر جداً، ان لم يكن من المعدوم أصلاً ، ان نجد حكومة تتألف من هذا العدد الكبير من الوزراء ومن فى حكمهم ورتبهم من رؤساء هيئات ومجالس ومجالس عليا ومستشارين، كما هو الحال فى بلادنا !

الأمر مربك إدارياً، ومنهك مالياً، ومستفز لأنه لم يحقق التقدم المستهدف على أرض الواقع فى أغلب الوزارت والهيئات والمجالس. المشكلات والإشكاليات والضغوط تتنوع وتتمدد وبدأت تحاصرالمواطنين من كل حدب وصوب، من رسوم، وغلاء، وارتفاع فى أسعار سلع وخدمات ووقود، وبطالة مقنعة وسافرة، ومحسوبيات، وتجاوزات كتلك التى يكشف عنها ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقاريره، والحبل على الجرار تبعاً لتطورات أسعار النفط وتداعيات ذلك على الوضع الاقتصادي .. ومدى حصافة السياسات الاقتصادية ..!!

التوجهات الراهنة المعلن عنها مؤخراً تسير نحو تشكيل حكومة مصغرة، أو اعادة هيكلة، أو كما ذهب البعض لوصفها ب «الترشيق»، وفى هذا السياق تمضى الأمور نحو تقليص عدد الوزراء والوزارات، وتقليص عدد الهيئات الحكومية، ودمج وزارات بأخرى، وإلحاق هيئات ومؤسسات بوزارات قائمة، وعلينا أن نلاحظ أن ذلك يتم ولكن دون الإقرار بالكثير من المآخذ الواقعة على وضع الجهاز الوظيفي والاداري المتضخم، ومعه التضخم فى الألقاب الوظيفة، ووجود اختصاصات متقاربة تارة ومتعارضة تارة اخرى، وخدمات ليست بالمستوى أو الجودة المطلوبة، ودون الاعتراف بانتشار الفسادوالمحسوبية، وما هذا الذى يكشف عنه ديوان الرقابة المالية والإدارية فى تقارير على مدى ثلاثة عشر عاماً الا دليل ..!!

الموازنة العامة تعانى من عجز متوقع يقدر بأكثر من مليار دينار مما يؤذن بوضع مالى مأزوم ، والدّين العام يتفاقم ووصل الى مستويات مقلقة، والتحديات تتفاقم على كل الصعد ، والجهاز الادارى هو اليوم فى أشد الحاجة الى إصلاح اداري حقيقي يخضع دائما لاعتبارات الرشادة والكفاءة والنزاهة والقدرة على التغيير والتطور والابتكار ووضع الشخص المناسب فى المكان المناسب ، وجعل المساءلة والمحاسبة محور الإصلاح الادارى وأساس « الترشيق «

يبقى مهماً القول إن لا أي إعادة هيكلة، ولا أي «ترشيق»، ولا ■ي رؤية، أو خطة يمكن أن تكون مجدية إذا لم تستهدف تحسين أوضاع المواطنين، وتحقيق معدلات نمو لائقة تنعكس على حياتهم وعلى توفير فرص العمل لهم ، وإلا سنظل نراوح فى مكاننا، نجتر الوجوه، نجتر الكلام، ونجتر بشكل ممل ذات الشعارات والخطابات والنوايا الحسنة، ولا شئ غير الكلام النظرة المقطوع عن الواقع.

ليتنا نستفيد من تجارب الدول الأوربية والأسيوية التى نهضت من خلال حكومات قوية لديها إرادة وإدارة ورؤى وخطط واضحة المعالم والأهداف والأليات، ولديها وزراء وليس موظفين برتبة وزراء!

بصراحة

في الأول من مايو

هل يريدون مزيداً من الفقر للمواطنين

فاضل الحليبي

في الأول من آيـار (مايو) من كل عام تحتفل الطبقة العاملة وسائر الكادحين في البحرين وفي العديد من بلدان العالم بعيد العمال العالمي، هذا العيد الذي أضحى يوماً تاريخاً في حياة العمال وسائر الكادحين يؤكدون فيه على مواصلة النضال الطبقي والمطلبي لتحقيق مطالبهم المشروعة والتمسك بالمكاسب النقابية التي تحققت بفضل تضحياتهم ونضالاتهم ضد الرجعية والمستغلين.

يتواصل النضال العمالي جيلاً من بعد جيل لتحقيق المزيد من المطالب والأهـداف النقابية والعمالية بالرغم من حالة الركود والإحباط لدى العديد من العمال والنقابيين تبقى راية العمال مرفوعة دوماً، ويأتي عيد العمال العالمي في هذا العام والأوضاع الاقتصادية والمعيشية تنحدر نحو الأسوأ في ظل رفع الدعم عن العديد من السلع والمحروقات وتزايد الضرائب (الرسوم).

كما لا يخفى على الجميع في البحرين ما يتداوله المواطنون من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من استياء وتهكم على (إدارة المرور) بسبب تزايد المخالفات المرورية التي تشكل اليوم قلقاً كبيراً لدي معظم المواطنين حيث تستنزف رواتبهم الشهرية وهم الذين يعانون من تدني الرواتب مقارنة مع نظرائهم في دول مجلس التعاون الخليجي، في مثل هذه الظروف الصعبة التي تعيشها أغلبية الأسر الفقيرة والمتوسطة في البحرين تتراكم عليهم الأعباء المعيشية والمالية من كل الجهات، أصبح المستقبل مجهولاً للعديد من المواطنين لأنه مرتبط بقدرتهم على توفير الاحتياجات الأساسية للأبناء اليوم قبل الغد، وهم يدركون جيداً إذا استمر الوضع الاقتصادي والمعيشي في الـتردي سوف تسيء ظروفهم الحياتية، وفي العام المقبل سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة على (الأغذية ومواد البناء)، والضمان الصحي، مما يدفع تجار الأغذية ومواد البناء برفع الأسعار، هذا يعني أعباء مالية إضافية على كاهل المواطنين أصحاب المداخيل المحدودة، ومعهم فئات اجتماعية واسعة من المواطنين سوف تتضرر.

كان على المسؤولين في الدولة قبل أن يأخذوا بنصائح البنك الـدولي وصندوق النقد الـدولي الكارثية، بأن يتصدوا لظاهرة الفساد المتفشية بشكل واسع في البلاد يكفيهم قراءة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية التي تصدر سنوياً ليتعرفوا على الحجم المأهول والصادم للفساد المالي والإداري في بلد صغير مثل بلادنا البحرين، حيث لا توجد مراقبة لتلك الظاهرة (الفساد والفاسدين) وكشفها وتقديم المتورطين فيها إلى المساءلة القانونية، ولا وجود للشفافية والمكاشفة في هذه الظاهرة الخطيرة ، والأكثر من هذا ممكن أن يكرموا ويرقوا إلى استلام وظائف ومراكز هامة في الدولة، طالما بقي وباء الفساد الخبيث ينخر في الجسد.

لن تنتهي ظاهرة الفساد، علاجها من خلال عملية جراحية لاستئصاله من الجسد ولكي يتعافى، والدولة اليوم ليست بصدد محاربة كل أنـواع الفساد، فهي مشغولة في تعزيز الوضع الأمني والذي يتطلب ضخ المزيدمن الأموال على حساب تطوير البنية التحتية والتنمية المستدامة، حيث يرشد الإنفاق المالي على الخدمات (الصحة ، التعليم، الإسكان، الكهربا والمـاء) بالإضافة إلى ظاهرة البطالة التى تتسع عاماً بعد عام لا توجد برامج ولا أعمال لاستيعاب آلاف الخريجين الجامعين وطلبة الثانوية لتشكل معاناة إضافية على الأهالي في ظل تزايد الدين العام الذي سوف يصل في عام 2018 إلى عشرة مليار دينار، بكلماتٍ وضع اقتصادي مزري وكارثي.

الوضع السياسي المتأزم منذ فبراير 2011 بدون حل، وفي الوقت الحالي لايبدو هناك أجندة من أصحاب القرار السياسي في الدولة تعمل على إيجاد الحل السياسي الشامل الذي يخرج البلاد من أزمتها السياسية والاقتصادية والمعيشية ، بالرغم من ذلك التشاؤم، يبقى هناك بصيص من التفاؤل والأمل والنهوض من أجل ألاّ تسرق خيراته وثرواته، ولا تنتهك فيه حقوق الإنسان، وطنٌ حرٌ، وطن تتعزز فيه الحريات العامة ووتتسع فيه المساحة لكل الآراء المختلفة.

لماذا نطالب بإلغاء المادة ٣٥٣ من قانون العقوبات البحريني؟

لماذا نطالب بإلغاء المادة ٥٣٥ من قانون العقوبات البحريني؟
الجواب وبمنهى البساطة هو: لأن المغتصب يصبح بريئاً عندما يتزوج من ضحيته!!
على الرغم من أن جريمة الاغتصاب تعتبر من أبشع الجرائم الإنسانية لما فيها من انتهاك لكرامة إنسانية المرأة، إلا أن هناك، للأسف الشديد، نص في قانون العقوبات البحريني يبرئ الجاني المغتصب في حال زواجه من ضحيته، ويمكنه من الإفلات من العقاب.

نعيمة مرهون

يشير نص المادة 353 من قانون العقوبات على: "لا يحكم بعقوبة ما على من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة من قانون العقوبات إذا عقد زواج صحيح بينه بين المجني عليها. فإذا كان قد صدرعليه حكم نهائي قبل عقد الزواج، يوقف تنفيذه وتنتهي آثاره الجنائية – انتهى نص المادة!، في حين أن المواد المنصوص عليها في قانون العقوبات تصل أحياناً إلى الإعدام، أو السجن المؤبد.. حسب حالة الاعتداء والاغتصاب.. فكيف تلغى تلك الأحكام لمجرد عقد زواج الجاني (المغتصب) على المجني عليها (المغتصبة)!

هناك الكثير من العوائل في مجتمعنا تتجه لتزويج الجاني المغتصب من ضحيته المغتصبة خوفاً من نظرة المجتمع القاسية، من دون التفكير المنطقي في الحالة النفسية للمغتصبة وهذا الأمر يعتبر شكلاً من أشكال حماية الجاني من تنفيذ العقوبة.

أين نحن من العدالة الإنسانية وحقوق المرأة والقاصر.

أين المساواة وعدم التمييز بين الجنسين فيما نص عليه الدستور البحريني.

والاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" واتفاقية حقوق الطفل الذي صادقت عليه مملكة البحرين. إن جريمة الاغتصاب لا تسلب حقاً دستورياً وإنسانياً في الحياة الاجتماعية وحسب بل تترك آثاراً مدمرة على الفرد الضحية وبالتالي على المجتمع.

فكيف لإمرأة تستطيع معاشرة من اغتصبها وهتك عرضها وآذاها نفسياً وجسدياً، وبعد فترة من حقه تطليقها لتعيش بقية حياتها مطلقة ومغتصبة في نظر المجتمع.

وتبرر وزارة الداخلية بقاء المادة 353 من قانون العقوبات كونه الأصلح والأستر للبنت ولأسرتها، بحجة أن المجتمع مجتمع محافظ، فعلى الجاني والمجني عليها الاتفاق والزواج فترة معينة بغض النظر عن الآثار السلبية على نفسية الضحية.

في 9 مارس 2016 طالب عضو اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان النائب محمد المعرفي ببلورة مقترح قانون لإلغاء المادة 353 التي تمنح للمغتصب الحق من الإفلات من العقوبة إذا ما تزوج من ضحيته.. يا ترى ما مصير هذا المقترح هل نوقش في البرلمان أم لازال كغيره في أدراج المجلس!! هنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني النسائية والحقوقية لتقوم بدورها ولتعمل كقوة ضاغطة على مجلس النواب لتعديل قانون العقوبات وحذف هذه المادة.. لأن هذا القانون لم يعر أي اهتمام لآثار الجريمة على الفتاة المغتصبة نفسياً وجسدياً واجتماعياً.. فتزويج ضحية الاغتصاب من الجاني ليس سوى اغتصاب مستمر برعاية القانون!!

قوانين في الدول العربية

من الملاحظ أن معظم القوانين الجنائية في الدول العربية لا تخلو من قانون يجرم الاغتصاب ولكن هنالك فصول في القوانين تنص على إعفاء المغتصب من محكوميته في حالة زواجه من ضحيته، وهكذا نرى أن معظم القوانين التي تمس المرأة هي قوانين تمييزية متخلفة ظالمة.. وهي تعبر عن تشريعات المجتمع الذكورية.

لكن هناك بعض الدول العربية ألغت تلك المادة منها:

مصر: القانون الجنائي المصري كان سباقاً في إلغاء الماده 290 المتعلقة بالإعفاء من العقوبة منذ عام 1999، ولكن على الرغم من إلغاء هذه المادة فما زالت تنفذ كعرف بين الطرفين خوفاً من الفضيحة.

المغرب: في عام 2014 وافق البرلمان المغربي على مقترح بقانون يقضي بإلغاء الفقرة الثانية من الفصل 475 التي تنص على وقف ملاحقة الجاني إذا تزوج من ضحيته، وقد جاء هذا التعديل بعد حادثة انتحار إحدى المغتصبات على خلفية تزويجها من مغتصبها.. وكذلك التحركات والتظاهرات الواسعة النسوية والحقوقية تطالب بحماية ضحايا الاغتصاب ولذلك اضيفت فقرة مضمونها "كل ممارسة جنسية بين رجل راشد و فتاة قاصر تعتبر اغتصاب حتى لو وجد الرضا من القاصر باعتبار أن القاصر غير مؤهلة الوعي».

قطر: لم يكن في قانون العقوبات القطري ل نص يعفي المتهم من العقوبة في حال تزوج الجاني من المجني عليها (حيث ينص القانون «حددت المادة 190 من قانون العقوبات القطري عقوبة جريمة الاغتصاب بالسجن 10 سنوات أما المادة 199 فحددت عقوبة جريمة اغتصاب أنثى تحت سن السادسة عشر بالسجن 14 عاماً وإذا كان الجاني معلم الضحية أو وصيها يعاقب بالحبس المؤبد.

أما بقية الدول العربية فما زالت المنظمات النسوية والحقوقية تطالب بإلغاء تلك المادة المجحفة في حق النساء.

ففي الاردن: لا يعد اغتصاب الذكر للأنثى اغتصابا بل هتكاً للعرض.. وإن كانت المغتصبة قاصرا !! وتشترط المادة 308 استمرار الزواج خمس سنوات وهذا لحماية المغتصب من العقوبة..

كما أن الضفة الغربية في فلسطين تتبع نفس القانون، وكذلك الحال في العراق ولبنان وسوريا وليبيا والجزائر وتونس.

أما الطامة الكبرى نجدها في قوانين السودان واليمن وموريتانيا.. فضحايا الاغتصاب مطالبات بإثبات أن اللقاء والاغتصاب لم يكن بموافقتهن وأن تثبت الضحية أمام القاضي أن الاغتصاب حدث بدون موافقتها أو شهادة أربع رجال شاهدوا الحدث،فكيف لنا أن نتخيل ذلك.

ففي السودان، عندما تتقدم المرأة السودانية ببلاغٍ عن تعرضها للاغتصاب تعرّض نفسها لاحتمال ملاحقتها قانونياً، فالضحية مطالبة بأن تؤكد أن اللقاء لم يكن بموافقتها وإذا لم تنجح في ذلك تكون عرضة للمحاكمة بتهمة الزنا، وعقوبة الزنا 100 جلدة للمرأة غير المتزوجة والاعدام رجما بالحجارة للمتزوجة وعلى نفس المنوال القانون اليمني والموريتاني، ولهذا نرى التفاوت في الصيغ في معظم القوانين العربية .. ولكن جوهر القضية هو هو، حيث "أن لاغتصاب جريمة تحميها القوانين في بعض الدول العربية».

بمناسبة عيد العمال العالمي
حقوق المرأة العاملة في البحرين

فهيمة درويش

تحتفل شعوب العالم بالأول من مايو عيد العمال العالمي تجسيداً وتقديراً لدور الطبقة العاملة التي ناضلت عبر عقود طويلة وقدمت الكثير من التضحيات والشهداء من أجل تحسين ظروف العمل وتحقيق المزيد من المطالب الاجتماعية والاقتصادية العادلة التي تؤمن لهم حياة مستقرة آمنة وعيشاً رغيداً.

وفي هذه المناسبة نوجه تحية الاعتزاز للحركة العمالية الكادحة في بلادنا التي ناضلت وما زالت تناضل من أجل تحسين وضع العامل البحريني وتحقيق مطالبه ونيل حقوقه العادلة والمشروعة، ويسر قطاع المرأة بالتقدمي أن يتقدم بالتهنئة إلى طبقتنا العاملة البحرانية وإلى رفاقنا في لقطاع العمالي متمنين لهم مزيداً من النجاح والعطاء في مشواره النضالي والمطلبي.

كما يتقدم القطاع بالتهنئة والتحية إلى المرأة البحرينية العاملة ويشيد بدورها البارز في العمل الذي من خلاله حققت الكثير من الانجازات الذي يشهد لها تاريخها الطويل من الكفاح و الخدمة في المساهمة من أجل تحقيق التنمية البشرية والاقتصاد الوطني وتنوير المجتمع وتطويره، بالرغم من الظروف الصعبة التي كانت تواجه النساء في العمل، خاصة منهن عاملات مصانع النسيج والملابس ورياض الأطفال حيث كانت طبيعة أعمالهن غير متطابقة مع معايير العمل اللائق لدى منظمة العمل الدولية.

إن هذه المناسبة التي تجسدت بتضحيات العمال ضد الظلم وكل أشكال الاستبداد الذي أنتجه النظام الرأسمالي أصبحت فرصة لتدارس أوضاع الطبقة العاملة نساءً ورجالاً وتقييم إنجازاتها ورفع مطالبها في مسيرات وبيانات ومهرجانات خطابية احتجاجاً على سياسة الحكومات الاجتماعية والاقتصادية وما تحقق لها من حقوق ومكاسب، لذا يتحتم علينا كمدافعين عن حقوق المرأة العاملة مهمة تصحيح أوضاعها في الدفاع عن حقوقها في العمل والمطالبة بها، خاصة فيما يتعلق بموظفات القطاع الخاص اللاتي يتعرضن للتسريح والبطالة والتمييز في الأجور وفي حقوقهن المتعلقة بالأمومة واجازة الوضع وساعة الرضاعة وفي توفير مرافق الرعاية داخل بيئة العمل وفرص التدريب والترقي وضرورة تعديل وإصدار قانون يقر حرية التنظيم النقابي في القطاع الحكومي وتعديل التشريعات والأنظمة لغرض توسيع حقوق المرأة العاملة وإلغاء النصوص التي تسمح بالتجاوز على هذه الحقوق من قبل الإدارات وأرباب العمل.

كما يشمل ذلك تطبيق العمل اللائق في دعم الأم لرعاية الطفل مع حصولها على جزء من الراتب وإتاحة الفرصة أمام الأب ايضاً للحصول على إجازة مدفوعة الأجر وذلك لمساعدة الأم في فترة ما بعد الولادة وفي توفير المرونة في ساعات عمل الأم وسهولة حصولها على أذن أو اجازات مرضية حسب ما تتطلب حالتها الصحية أو صحة طفلها ورعايته، وإتاحة الفرصة أمام الأم لاختيار العمل الجزئي من وقت الدوام الرسمي الكامل مقابل حصولها على جزء من الراتب، والإهتمام بمصير الموظفات أصحاب العقود المؤقتة وتثبيتهن بدلا من تسريحهن من أعمالهن في ظل الظروف المعيشية الصعبة ، والعمل على معالجة الأعداد المتزايدة للبطالة في أوساط المرأة وإيجاد الحلول السريعة لها .

بمناسبة الثامن من مارس – يوم المرأة العالمي

النساء العربيات يناقشن حق المرأة العربية في المشاركة الفاعلة في صنع القرار

إعداد / فهيمة درويش

تحت شعار «حق المـرأة في المشاركة الفاعلة والفعلية في مراكز صنع القرار» عقدت المنظمات والاتحـادات والجمعيات النسائية الأعضاء في المركز الاقليمي العربي للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي في يومي 17 و 18 مارس 2017 في بيروت مؤتمراً بمناسبة يوم المرأة العالمي.

الشعار كما وضحته الدكتورة ماري الدبس في كلمة الافتتاح تم اختياره من قبل المشاركات في اجتماع المركز الاقليمي للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي في أواخر العام الماضي تحديداً في 15 نوفمبر 2016 في بيروت، وهو شعار يلخص سنوات طويلة من النضال الوطني والاجتماعي والسياسي على درب المساواة التي بدونها لن تستقيم الإنسانية ولن يوضع العالم على درب التقدم الاجتماعي عبر الخلاص من الفقر والظلم والاستغلال والاستعمار، وما تولده هذه الظاهرات من حروب عدوانية واحتلال وتهجير وقمع.

شارك في المؤتمر وفد من مملكة البحرين ممثلاً بجمعيتي المرأة البحرينية وفتاة الريف إلى جانب وفود من لبنان و فلسطين والعراق والاردن وسوريا والسودان.

تنوع برنامج المؤتمر حيث كان هناك معرض للصور والرسومات و الاشغال اليدوية والمنتجات الحرفية والوثائق والإصدارات والمطبوعات التي تم عرضها من قبل المنظمات النسائية المشاركة. وعرض لفلمين أحداهما حول المادة 353 المتعلقة بجريمة الاغتصاب من إنتاج جمعية المرأة البحرينية والآخر يحكي قصص مناضلات عراقيات من الحزب الشيوعي استشهدهن من أجـل الدفاع عن الوطن والحرية، من إنتاج رابطة المـرأة العراقية، وفقرة فنية أحيتها الفنانة الوطنية أميمة الخليل. كما تخلل المؤتمر كلمات للوفود المشاركة، ومن ثم تشكيل مجموعات عمل لمناقشة المواضيع المطروحة على جدول أعمال المؤتمر والتي تتعلق بالتالي: الدساتير والقوانين العربية واتفاقية سيداو (تعارضها أو توافقها)، الكوتا النسائية وقوانين الأحوال الشخصية، وواقع المرأة العربية في مواقع صنع القرار.

وعلى ضوء قرارات المجموعات الأربع وضع المؤتمر العربي برنامجاً وخطة عمل لمدة عام كالتالي:

اولاً..على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

أولاً: في القانون المدني الموحد للأحوال الشخصية.. رفع التحفظ عن المادة 16 من اتفاقية السيداو، واعتماد الثامنة عشر سناً للزواج وفي الحالات الخاصة يخفض إلى 16 عاماً بعد دراسة وافية للحالة وبموافقة القاضي وأولياء الأمـور، على أن يسجل الزواج والطلاق في المحكمة المدنية، وتأكيد حضانة الأطفال للأم حتى بلوغ سن الرشد، وتأكيد واجـب الأب النفقة على أولاده، وتحديد النفقة على أساس الحالة المادية لكلا الزوجين. وعلى ضوء ذلك أكد المؤتمر على إطلاق حملات إعلامية تهدف إلى رفع نسبة الوعي لدى الفئات الشبابية حول مخاطر الـزواج المبكر والتركيز على إقامة ندوات وورش عمل وأفلام تركز على الآثار السلبية للزواج القسري ضمن إطارين القانوني و الاجتماعي.

ثانياً: في مجال التعليم ... العمل على إجراء تعديل في المناهج والبرامج التربوية، خاصة في مراحل التعليم الأساسي والثانوي من أجـل تغيير الصورة النمطية للمرأة وإدمـاج دور المـرأة في صلب تلك المناهج، وتغيير الكتب المدرسية بعد دراسة معمقة لما يجب أن تحتويه من نصوص وصور تؤكد على المساواة بين الجنسين، وتنظيم دورات تأهيل للمعلمين والأساتذة، ووضع برامج نشاطات لا صفية لتجاوز الصورة النمطية للمرأة، بالتعاون بين وزارات التعليم والتربية ووسائل الاعلام.

ثالثاً: في الوضع الاقتصادي والاجتماعي .. تطبيق الفقرة (3) من مقدمة اتفاقية سيداو التي تؤكد على واجب ضمان مساواة الرجل والمرأة في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، وتعديل قوانين العمل باتجاه إقـرار "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" ووضع المراسيم التنفيذية لتطبيق هذا المبدأ والمساواة بين المرأة والرجل في إعطاء الجنسية لأولادهما ورفع التحفظ عن المادة التاسعة من اتفاقية سيداو، والمساواة بين المـرأة والرجل في مواقع صنع القرار الاقتصادي، وتعديل قوانين العقوبات وإلغاء كل المواد التي تنص أو تساعد على العنف ضد المرأة والخطوات المتفقة عليها لتفعيل هذا البند هي .. إقامة دورات نقابية للنساء العاملات والموظفات ووضع خطة إعلامية لنشر الوعي النقابي في صفوف النساء و تحفيزهن على الانخراط في النقابات وتشكيل مجموعات ضغط وطنية (اتحادات نقابية، أحزاب، جمعيات).

ثانياً: على الصعيد السياسي:

تعديل الدساتير العربية بإدخال نص يؤكد على المساواة بين المرأة والرجل في قوانين الانتخاب وداخل كافة السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والتأكيد على الكوتا النسائية داخل الحكومات العربية وتعديل قوانين الانتخاب باتجاه إقرار حق الحصة «الكوتا» المرحلية والمؤقتة بنسبة 30٪ للمرأة وصولاً إلى المناصفة داخل مراكز صنع القرار السياسي والأحزاب السياسية وفي مؤسسات الدولة وبالتحديد المجلس النيابي (لا تتعدى دورتين انتخابيتين)، وإلزامية التوقيع على البروتوكول الملحق باتفاقية سيداو. ومن أجل ذلك اتفق على الخطوات التالية ..

توحيد رؤية الحركة النسائية باتجاه

تشجيع النساء ودعمهن للانخراط في الأحــزاب السياسية وفي العمل العام والقضايا الوطنية ودعم وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار وتشكيل مجموعات ضغط تشارك فيها الهيئات النسائية والشبابية والنقابية والشعبية من أجل تنفيذ توجه "الكوتا النسائية" ومطالبة الأحزاب السياسية تبني دخول النساء في اللوائح الانتخابية. وتشكيل صندوق دعم للنساء المترشحات.

ثالثاً: خطة العمل التنفيذية:

على الصعيد الداخلي اتخذت الخطوات التالية ..1) تشكيل "إئتلاف عربي من أجل حق الكوتا النسائية» يتكون من التجمعات التي تنشأ على صعيد كل بلد وتحديداً أواسط شهر تموز / يوليو 2017 لإطلاق التجمعات الوطنية من أجل حق الكوتا النسائية . 2) تشكيل لجان وطنية لبحث تعديل المناهج والكتب المدرسية مؤلفة من اختصاصيات واختصاصيين في الشئون التعليمية والتربوية، والدعوة إلى لقاءات تربوية في شهر أكتوبر 2017 م لإطلاق حملة التعديل كمقدمة لمؤتمر تربوي عربي عام. 3) تنظيم الاتصال بالأحزاب السياسية لتعديل قوانينها وأنظمتها الداخلية. 4) الإعداد لحملة ترفع شعار (فصل الدين عن الدولة أو القانون المدني الموحد للأحوال الشخصية. 5) تنظيم مؤتمر عربي في الثامن في شهر آذار 2018 تحت شعار دور التربية والتعليم في تغيير الصورة النمطية للمرأة.

أما على الصعيد الدولي فقد اتفق على ما يلي .. 1) إرسال برنامج العمل والخطة التنفيذية إلى الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي ودعوته إلى تعميمها على منظماته الأعضاء وإلى تقديم الدعم الضروري لتنفيذها. 2) التوجه إلى لجنة سيداو وإلى كل المنظمات الدولية وبالتحديد لجنة حقوق الإنسان والإسكوا ومطالبتها بالضغط على الدول الأعضاء لرفع التحفظات عن اتفاقية سيداو وتطبيق بنودها كاملة. 3) الاتصال بالاتحادات العالمية التي تناضل من أجل حقوق الإنسان ومنها اتحادات النقابات العالمية واللجان الدولية للحقوقيين الديمقراطيين والاتحادات الشبابية العالمية. 4) تشكيل لجان تنفيذية لمتابعة البرنامج على صعيد كل بلد عربي. 5) يتولى المركز الاقليمي العربي متابعة تنفيذ المقررات.

وكما تم «إصدار إعلان بيروت» بعد نقاش مستفيض طال جوانب متعددة من واقع المرأة العربية الذي أعلن فيه التالي:

أولاً: لم تلتزم الحكومات العربية كلها تقريباً بمقدمة الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز ضد المرأة «سيداو" وموادها التي تؤكد على ضرورة تعديل دساتير البلدان الموقعة وقوانينها باتجاه القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة.

ثانياً: لم تنفذ الحكومات العربية الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المنعقد في بيجين (1995) لجهة الاهتمام بحق المرأة ودورها في صنع القرار السياسي، عبر تمثيلها في مؤسسات الدولة ذات الصلة وفي هذا المجال نلفت النظر إلى تخلف تلك الحكومات عن تطبيق حق الحصة "الكوتا» أو إلى تطبيق هذا الحق بشكل مشوه، رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على المؤتمر ورغم انعقاد 59 جلسة للجنة متابعة وضعية المرأة في الأمم المتحدة.

ثالثا: لم تسعَ منظمة الأمم المتحدة جدياً إلى جعل الاتفاقية التي صاغتها نافذة المفعول، إذ سمحت للدول الموقعة أن تضع تحفظات على بنود أساسية فيها وأن تستفيد من "البرتوكول الاختياري» لتتملص من تنفيذ البنود التي وافقت عليها، ومنها تحديداً البند المتعلق بتطوير مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار السياسي لذا اضطرت لجنة متابعة وضعية المرأة لتأخير ملاحقة تطبيق حق الحصة "الكوتا" إلى العام 2030، دون أن يعني ذلك التزام المنظمة الدولية باتخاذ أية تدابير يمكن لها أن تساعد على فرض تطبيقها.

وانطلاقاً مما تقدم قررت المشاركات في المؤتمر، أخذ قضية المرأة بأيدهن وتطوير نضالهن المشترك بكافة الأشكال الديمقراطية المتاحة من أجل تثبيت حق الحصة "الكوتا" المرحلية والمؤقتة بنسبة 30٪ وصولاً إلى المناصفة ضمن قوانين الانتخاب في بلدانها، وقررن تسمية الفترة الممتدة من الآن وحتى الثامن من آذار 2018 عام النضال من أجل تثبيت حق المرأة في المشاركة في كل مواقع صنع القرار السياسي في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

كما دعا المنظمات النسائية في البلدان العربية كافةً ملاقاتهن على درب النضال المشترك من أجل مطالبة الأمم المتحدة بإيجاد السبل الكفيلة بتنفيذ بنود اتفاقية سيداو بما يتناسب مع حقوق الإنسان، ودعا الأحزاب والقوى السياسية الديمقراطية والنقابات العمالية والمهنية والمنظمات الاجتماعية المؤسسات الإعلامية والثقافية وكل القوى الفاعلة، لدعم تحركهن من أجل المساواة التي هي الأساس المتين لتقدم المجتمعات.

وبعد البحث والنقاش وبناء على ما تقدم به المؤتمر النسائي الوطني العربي أصــدر البيان الختامي الــذي دعــا فيه الحكومات العربية إلى: الالتزام بمقدمة اتفاقية "سيداو" ومــوادهــا التي تؤكد ضرورة تعديل الدساتير والقوانين وإدخال نص صريح في الدساتير يؤكد المساواة بين المــرأة والــرجــل في جميع المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وسائر مراكز صنع القرار، وتنفيذ الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي الرابع المنعقد في بيجين 1995 لجهة الاهتمام بحق المرأة ودورها في صنع القرار السياسي عبر تمثيلها في مؤسسات الدولة ودعا إلى تطبيق اتفاقية "سيداو" ورفع التحفظات عنها والتوقيع على البرتوكول الاختياري واتخاذ التدابير والسياسات التي تكفل ذلك، وتمثيل المرأة في مواقع صنع القرار كافة بنسبة 30٪ كحد أدنــى وتعديل قوانين الانتخابات لضمان ذلك وصولاً إلى المناصفة.

ودعا البيان أيضاً إلى المطالبة بإقرار قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، وتعديل المناهج التعليمية على أساس المساواة بين المرأة والرجل. وخص المؤتمر وسائل الإعلام على الالتزام بالسعي الفعلي لتغيير الصورة النمطية للمرأة العربية وتسليط الضوء على دورهــا الرائد في عملية التنمية والحياة السياسية والثقافية والوطنية، وأكد المؤتمر وجوب مواجهة خطر الإرهــاب والفكر الأصــولي اللذان يهددان دولنا العربية باستقلالها ووحدتها ووجــودهــا والمــرأة العربية في حقوقها ومكتسباتها. وحذر المؤتمر النتائج الخطيرة لتمادي الاحتلال الإسرائيلي في سياسة العنصرية القمعية القائمة على احتلال الأراضي العربية والهدم والحرق والقتل والتهجير ونهب الثروات والتوسع في بناء المستعمرات في فلسطين المحتلة ودعا إلى مواجهته بشتى الوسائل كما حيا المؤتمر موقف السيدة ريما خلف الأمينة التنفيذية لمنظمة "الإسكوا» على التقرير المهني الصادق الذي يعبر عن مدى الظلم التاريخي الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني إلى حد العنصرية، وحي إصرارها وتمسكها بموقفها الجريء ورفضها الضغوط التي تطالب بسحب هذا التقرير. وختم البيان تضامنه مع المرأة في البلدان العربية والمرأة المناضلة ضد الإحتلال والعدوان والإرهاب والتمييز والقمع.

قراءة في واقع الحركة النقابية البحرينية (١٥)

أولى المحاولات لجر تجمع النقابيين الديمقراطيين لتأسيس بديل نقابي:
كما قلنا في الحلقة السابقة وبعد انتهاء أعمال المؤتمر التأسيسي وتداعيات ما جرى فيه من محاولات لإقصاء العديد من الكوادر النقابية الغير محسوبة على كتلة الوفاق والعمل الوطني المهيمنة على أعمال المؤتمر، كانت خيبة الأمل كبيرة لدى هذه الكوادر وردة الفعل عنيفة، مما حدى ببعض الكوادر بطرح فكرة تأسيس اتحاد آخر، ومع نجاح محاولات التهدئة في اجتماعات الكوادر النقابية المكثفة بعد المؤتمر، إلا أن فكرة الانفصال وتشكيل كيان نقابي آخر ظلت احتمالا قائما، وكان أصحابها يعيدون طرحها مجددا مع كل أزمة تحدث بين الكوادر النقابية بسبب بعض القرارات والتوجهات التي يتخذها الاتحاد العام للنقابات والتي تكون محل خلاف وانتقاد التجمع.

إبراهيم القصاب

أزمة إستقالة العرادي من الأمانة العامة

وفي خضم الأحداث المتسارعة في الساحة النقابية والخلافات المحتدمة بين القائمين على الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والكوادر النقابية الذين توحدوا في إطار نقابي هو «تجمع النقابيين الديمقراطيين»، برزت أزمة نقابية جديدة في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين بعد أول اجتماع تعقده الأمانة العامة في 18 يناير 2004م لتوزيع المناصب أي بعد أربعة أيام من انتهاء أعمال المؤتمر التأسيسي، فقد قدم خالد العرادي استقالته من الأمانة العامة في 25 يناير 2004م بعد الاجتماع المذكور، حيث جاء في الاستقالة أن «أسباب الانسحاب من الأمانة تعود إلى ما حدث في يوم توزيع المناصب الموافق 18 يناير الجاري، إذ اتضح جليا ان الأمور كانت تسير بتخطيط خارجي بعيدا عن القرار العمالي المستقل، وان توزيع المناصب كان بترتيب مسبق بحيث تقسم المناصب الإدارية وفقا لتوجه يفرض من أطراف سياسية تكون مصلحتها سيطرة أحد الأطراف على المواقع الرئيسية في الأمانة العامة بحيث تكفل سيطرة شاملة على الاتحاد الأمر الذي يضع هذا الاتحاد ضمن توجه سياسي معين». (صحيفة الوسط العدد 517 الخميس 5 فبراير 2004م)

جاءت هذه الأحداث لتؤكد وجهة نظر الكوادر النقابية في تجمع النقابيين الديمقراطيين وما كشفوه من سلوكيات مورست في أعمال المؤتمر التأسيسي لا تمت بأي صلة للأعراف والمبادئ النقابية والديمقراطية ولا تصب في مصلحة العمال، بل أن كل ما جرى كان لإقصاء الكوادر النقابية المعارضة لتوجهات اللجنة التحضيرية، وللاستحواذ على كامل مقاعد الأمانة العامة من قبل الكتلة المهيمنة على المؤتمر، وها هو أحد أعضاء الكتلة يتعرض للإقصاء كونه طالب بمنصب في الأمانة العامة كان مخصصا لأحد قطبي الكتلة.

كما اكدت هذه الأحداث ما خلصت إليه الكوادر النقابية من استنتاجات بأن الإسراع لتحول اللجنة العامة إلى الاتحاد العام وتشكيل اللجنة التحضيرية بالآلية التي تمت كانت تهدف إلى تأسيس الاتحاد بأسرع ما يمكن وبأي ثمن كان في ظل الإرباك الذي تعيشه الحركة النقابية خاصة وأن تشكيل النقابات العمالية وبعد صدور قانون النقابات العمالية كانت قد بدأت والعمال على اشده في حماستهم وعزمهم على الاسراع في الانتهاء من تشيكل نقاباتهم الشيئ الذي سيؤدي الى زيادة عدد النقابات وزيادة عدد المندوبين في المؤتمر مما يرجح احتمال اختلال في التوازنات وعدم ارتهان الأغلبية من المندوبين لتوجيهات وقرارات كتلة الوفاق ووعد وبالتالي عدم ضمان هيمنتهم على الاتحاد العام النقابي.

وبسبب ذلك والإسراع في عقد المؤتمر التأسيسي، فقد أنهى أعماله قبل أن تحسم الأمور فيما يتعلق بالمناصب في الأمانة العامة، وحادثة استقالة خالد العرادي وأسبابها كشفت هذه الخلافات، بل أن الوسط في عددها 517 الصادرة يوم الخميس 5 فبراير 2004م كشفت المزيد من هذه الخلافات حين جاء في تناولها لموضوع استقالة خالد العرادي: «وقد شاع في السابق أن هناك صراعا سياسيا بين جمعيتي «العمل الديمقراطي» و»الوفاق» على منصب الأمين العام لاتحاد النقابات. (الذي كان يفترض من نصيب «الوفاق»)، إلا أن الواقع النقابي فرض نفسه من خلال تزكية المرشح الوحيد بالإضافة إلى الأخذ بالجانب «الأدبي» إلى نسبة الأصوات التي حصل عليها عبد الغفار في انتخابات الأمانة العامة كأعلى نسبة أصوات.

وفي هذه الظروف وتداعيات أزمة استقالة خالد العرادي والعمل المحموم للكتلة المهيمنة للانتهاء من توزيع المناصب والمضي قدما لأخذ الاتحاد النقابي لدوره والبدء في ممارسة نشاطاته، تمت قبول استقالة العرادي وتم استدعاء الاحتياط الأول إبراهيم القصاب، الذي لم يرفض وفق ما صرح للوسط في حينه « ويرى القصاب ان الأمر طبيعي في انضمامه إلى الهيئة القيادية لاتحاد النقابات بحكم «الإرادة العمالية التي

صوتت له بـ 65 صوتا وان النظام الأساسي للاتحاد يقر بأنه في حال قبول انسحاب العرادي فسيتم دخول من يليه في الأصوات»، كما أبدى القصاب استعداده الكامل للانضمام إلى الهيئة القيادية والعمل من أجل صالح الحركة النقابية والعمالية في البحرين .(نفس المصدر السابق).

تداعيات أزمة استحداث منصب نائب الأمين العام

حدث كل ذلك في وقت لم تحسم فيه قضية الخلاف حول منصب الأمين العام، مما دفع الأمانة العامة إلى الإسراع في استحداث منصب نائب الأمين العام كحل وسط مخالفة بذلك مواد النظام الأساسي الذي لا يتضمن هذا المنصب، وهو ما خلق أزمة جديدة في أعقاب أزمة العرادي، فما أن تم مخاطبة إبراهيم القصاب للدخول في عضوية الأمانة العامة بديلا عن العرادي حتى قدم اعتراضه على قرار استحداث منصب جديد خارج إطار النظام الأساسي للاتحاد، واشترط لدخول الأمانة العامة إلغاء هذا القرار، وأمام إصرار الأمانة العامة على موقفها وعدم التراجع عن قرارها لم يكن أمام القصاب من خيار إلا رفض الدخول في الأمانة العامة والتي اعتبرت استقالة.

استحداث منصب نائب الأمين العام جاء في تصريح صحفي لإبراهيم حمد عضو الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين والمنسق العام لتجمع النقابيين الديمقراطيين بتاريخ 7 مارس 2004م:

أعلن عن تحفظاته حول عدة أمور بشأن انضمامه إلى الأمانة العامة خلفا لإبراهيم القصاب المستقيل والتي تنحصر في تضامنه المبدئي مع موقف إبراهيم القصاب بشأن الخرق الدستوري في استحداث منصب نائب الأمين العام وأنه ستظل هذه الإشكالية قائمة طالما بقي هذا المنصب الذي لا يسنده أي قرار من المؤتمر التأسيسي.

وأكـد على أن الإجـــراءات التي اتبعت في قبول الإستقالتين السابقتين (استقالة العرادي والقصاب) تخالف النظام الأساسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حيث تنص المادة رقم (46) «يمكن الاستقالة من المسئولية النقابية وفق إجراءات وترتيبات تحددها اللوائح التنظيمية للاتحاد، بعد التصديق عليها من المجلس المركزي، فلا يخول لأصحابها إعادة الترشيح للهياكل النقابية إلا بعد انقضاء فترة انتخابية كاملة». والاستقالات التي تم قبولها لم تتبع لوائح تنظيمية مصدق عليها من المجلس المركزي الذي لم ينعقد إلى حد الآن. وعليه فأن الإشكالية تبقى قائمة إلى انعقاد المجلس المركزي والمصادقة على اللوائح التنظيمية للاتحاد. وإلى أن يتم ذلك فأن قرار قبول الاستقالات تعتبر غير قانونية.

وأكد إبراهيم حمد على أن تسجيل هذه التحفظات تهدف إلى وضع عمل الاتحاد في مساره الصحيح والتقيد بالنظام الأساسي في كل نشاطاته الذي سوف يجنبه الوقوع في إشكاليات دستورية تؤثر سلبا على عمله وتنعكس على مجمل الحركة النقابية وهي في بداياتها. وطالب الاتحـاد بالإسراع في وضع مشروع اللوائح التنظيمية وتقديمها إلى المجلس المركزي للمصادقة عليها وإلى أن يحين ذلك الوقت فأن قبول الاستقالات السابقة وانضمامه للأمانة العامة سوف يكون مشكوك في أمرها.

وحول نفس الموضوع جاء في بيان لتجمع النقابيين الديمقراطيين صادر بتاريخ 9 مارس 2004م:

«أن تجمع النقابيين الديمقراطيين يعرب عن قلقه من الإشكالية الدستورية التي أحدثها قرار الأمانة العامة للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في استحداث منصب «نائب الأمـين العام» الذي جاء مخالفا بشكل صريح للنظام الأساسي للاتحاد الذي تم إقـراره في المؤتمر التأسيسي له، ويؤكد على صحة موقف النقابيين إبراهيم القصاب وإبراهيم حمد في اعتراضهما وتحفظهما على هذا القرار ويدعو الاتحـاد العام لنقابات عمال البحرين إلى إحكام العقل والبدء بتصحيح هذا الخرق الدستوري وإلغاء المنصب المستحدث لتعود الأمور إلى نصابها الصحيح ويأخذ الاتحاد العام للنقابات دوره الذي يتطلع إليه عمالنا في قيادة الحركة النقابية وهو أكثر تماسكا وقوة مستقطبا حوله القاعدة العمالية.».

بعض الحقائق حول التجاوزات المتلاحقة في الأمانة العامة والموقف منها:

بعد استقالة خالد الـعـرادي من الأمـانـة العامة للأسباب آنفة الذكر، عقد لقاء بين أعضاء في التجمع النقابي والعرادي بطلب منه، تم التأكيد فيه على إعلان التضامن معه والاستقالة من الأمانة العامة احتجاجا على نهجها الإقصائي في حال استدعاء الاحتياط.

في هـذا اللقاء كشف الـعـرادي كل الخفايا التي كانت تجري قبل انعقاد المؤتمر في الاجتماعات التي كانت تعقدها كتلة الوفاق والعمل الوطني في جزيرة النبيه صالح بحضور ممثل إحدى المنظمات الدولية، والسناريوهات التي كان يخطط لها للإستحواذ على الأمانة العامة من قبل الكتلة. وهو ما كان واضحا في المؤتمر فقد كان هذا الشخص يتداخل في المناقشات الدائرة في المؤتمر حول مختلف القضايا المثارة حاله كحال أي مندوب في المؤتمر، وذلك لغرض التأثير على المندوبين في اتجاه دعم كتلة الوفاق والعمل الديمقراطي، مما دفع مندوب المؤتمر رئيس نقاة البريد جمال عتيق للاعتراض على تدخلاته في شؤون الحركة القابية في البحرين والتأثير على مجريات أعمال المؤتمر التأسيسي، موضحا بأن دور ممثل المنظمة هو تقديم المشورة في حال طلب منه ذلك من المؤتمر.

إلى اليوم الثاني من المؤتمر لم يكن قرار الكوادر النقابية المعارضة للتوجهات المرسومة من قبل الكتلة المهيمنة، الترشح للأمانة العام والدخول في معركة الانتخابات، واستمر هذا الحـال إلى اليوم الثاني من المؤتمر (13 يناير) الذي كان مقررا فيه بعد إستراحة الغداء فتح باب الترشيح، أثناء الاستراحة عقدت الكوادر النقابية اجتماعا طرح فيه موضوع الترشح، وكان القرار هو ترك الموضوع لقناعة النقابيين وليس هناك حضر عليهم في اتخاذ القرار وفق قناعتهم سواء كان الدخول في معترك الانتخابات أو عدم الترشح.

وفيما يتعلق بي شخصيا فأنني سجلت ترشيحي للأمانة العامة أسوة برفاقي من النقابيين وذلك لعدم ترك الساحة للكتلة المهيمنة، وللحق فإن قناعتي في ذلك الوقت كانت عدم الدخول في الأمانة العامة وتركيز عملي ونشاطاتي في النقابة التي أرأسها في اتجاه تقوية مواقعها في القطاع المصرفي والمالي بالعمل على زيادة عضويتها وانتزاع حق التفاوض مع الإدارات وتحقيق بعض المكاسب للعاملين في هذا القطاع وهو ما يسهم في تعزيز دور الحركة النقابية ويرفد الاتحـاد العام لنقابات عمال البحرين. وكانت هذه القناعة لدي منذ ذلك الحين إلى قبيل انعقاد المؤتمر الأول للاتحاد العام في العام 2008م حين تم مفاتحتي بمقترح الترشح للأمانة العامة، وكان موقفي هو عدم الترشح وتركيز نشاطاتي لتطوير العمل في نقابة المصرفيين، إلا انه وبعد إلحاح بعض الرفاق في المنبر وبعض الكوادر النقابية من خارج المنبر رشحت نفسي للدورة 2008 – 2012 وأصبحت عضوا في الأمانة العامة إلى نهاية الدورة.

التجمع يرد على مغالطات الوكيل المساعد في وزارة العمل

في ظل الأزمة التي نتجت عن قرارات الأمانة العامة والمخالفة للنظام الأساسي للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين، خرج علينا الوكيل المساعد في وزارة العمل والشؤن الاجتماعيى بتصريح حاول فيه خلط الأوراق والمفاهيم حول الاتحاد العام ونتائج المؤتمر التأسيسي، وبعد أن برر مواقف الأمانة العامة وشرعية الاتحاد العام للنقابات محاولة منه سكب الزيت على النار كما يقال، دعى إلى نبذ الخلافات وإلى وحدة الصف العمالي، وفي هذا الخصوص أصدر تجمع النقابيين الديمقراطيين التصريح التالي بتاريخ 27 فبراير 2004م فند فيه كل المغالطات معلقا على دعوته لوحدة الحركة النقابية:

«أما بالنسبة إلى وحدة الحركة العمالية فأننا نؤكد للوكيل المساعد بأننا أكثر حرصا على وحدة الحركة العمالية ولن نساوم على ضرب الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين الذي ساهمنا في تأسيسه ولن نقبل بشق الصف العمالي وسوف يستمر فرحنا إلى أن تتحقق طموحاتنا التي نصبو إليها ويصبوا إليها جميع عمال البحرين، وأن تجمع النقابيين الديمقراطيين هو حركة نقابية ناقدة معبرة عن مصالح العمال كما جاء في إعلانه بتاريخ 19 فبراير 2004م في جريدة الأيـام، ويعمل ضمن هياكل وآليات الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين من خلال ترسيخ ثقافة مبدأ الرأي والرأي الآخر وضمان حقوقه في الحركة العمالية وليس على خلفية كل من إختلف في الرأي يعتبر داعيا لشق الحركة العمالية».

جاء هذا التصريح على لسان المتحدث الرسمي لتجمع النقابيين الديمقراطيين السيد حسين السيد هاشم.

الوطن والطائفية

جلال إبراهيم

« الوطن هو نقيض الطائفية، فعندما يسود النظام الطائفي يغيب الوطن وعندما يفرض هذا -الوطن- نفسه تتوارى الطائفية"1.

الوطن لا يحتمل ولا يطيق منافسة الطائفة له على السيادة إذ في هذا ضياعه المحقق، أما الطائفة فهي حين تحل محل الوطن وتحتويه فإنها تضفي صفاتها وخصائصها وولاءاتها عليه، إنها تنفيه إلى العدم لتشيد عدمها الخاص مكانه في هيئة حروب تدميرية عقيمة.

يشير الكاتب العراقي علاء اللامي إلى أنه لا مجال "لأية حلول تلفيقية تخترع توازيات وهمية وبدائل ذات مسميات محايدة تلفلف بها جوهرها الايديولوجي الرجعي، كأن يسمي الطائفي نفسه إسلاميا، أو أن يدعو تنويري مزيف إلى سيادة (العدالة والحق) وإلى إزالة التمييز الطائفي ولكنه يرفض البديل الديمقراطي في نفس الوقت"2.

يغيب الوطن تاريخيا وحضاريا حين تجتاحه قوة غازية فتحتله وتلغي حضوره، أو أن تسيطر عصابة من الناس على المؤسسات القمعية ومصادر الثروة في دولة ما فتلتغي سيادة الوطن لصالح سيادة العصابة، أو أن تستثمر قوة سياسية طائفية منظمة ومسلحة وضع تاريخي لبلد ما فتدخل في في صراع شامل وإبادي مع جميع المكونات التاريخية للوطن، حرثا ونسلا ومؤسسات، ماضيا وحاضرا ومستقبلا.

في عالمنا العربي تحديدا ذهب نتيجة الصراعات والحروب الطائفية آلاف الضحايا، في العراق ولبنان على سبيل المثال لا الحصر. والسبب هو اختيار الفرقاء في الوطن الواحد تقديم المصالح الخاصة على حساب مصلحة الوطن. أي عندما غابت الحقوق والمواطنة وسادت الأنانية والطائفية.

أصبحت الطائفية ما بعد الدولة الحديثة سلوك سياسي يقحم اختلافات النسيج الاجتماعي في الميدان السياسي مخترقا بذلك معنى المواطنة في دولة القانون والحريات والمساواة، التي لا فرق فيها بين أحد وأحد. لذلك ليس المشكل أو الخطر في الانتماء للمذهب الديني وممارسة الطقوس الدينية، بل الخطر حين يصبح الانتماء المذهبي يعمل لتسخير الدولة من أجل مصالح طائفية خاصة.

الدولة الطائفية نقيضة للدولة الحديثة، الأولى تقوم على أساس المحاصصة الطائفية والولاء المذهبي والانتماء القبلي والعصبية المناطقية والعرقية وسواها. أما الثانية فتقوم على الحقوق والواجبات والحريات والمساواة. على احتواء التعدديات وحفظ حقوقها بما يشمل ذلك من حق المذهب الديني في ممارسة شعائره التعبدية داخل الدولة. بينما الطائفية تلغي مفهوم الشعب الواحد، وتجعل الدولة مسخرة من أجل حماية الطائفة وقمع الطوائف الأخرى.

عندما تخفق الدولة في إيجاد هوية وطنية مشتركة تجعل للشعب الواحد مفهوما راسخا في نفوس المواطنين، سيعود أبناء الوطن الواحد إلى التشكيلات الفئوية الصغيرة، سيكون الانتماء والهوية السياسية مرتبطة بالمذهب الديني والانتماء القبلي والعصبية المناطقية والعرقية وسواها.

في العالم العربي لم ترتقِ أي دولة عربية لتكون دولة حديثة بالفعل، فقد ظلّت المعوقات السياسية الداخلية قبل الخارجية حجر عثرة أمام التحول لدولة الحقوق والحريات والعدالة والمساواة ودولـة المؤسسات المدنية. بل الأفدح من ذلك، اعتاشت الأنظمة العربية على التقسيمات الطائفية عقودا عديدة، واستفادت من التقسيمات الفئوية للمجتمعات لكي تفرض سيطرتها على المال والأمن والاقتصاد، بل وحتى أصبحت هي السلطة ذات المشروعية التي تلجأ إليها فئات المجتمع المتصارعة.

وعندما اندلعت ثورات الربيع العربي في مطلع العام 2011 في أكثر من بلد عربي، قامت الحكومات العربية بقمعها بشراسة واستغلت التأجيج الطائفي والتخوين لطرف ما داخل الدولة، داعمة نفسها بوسائلها الإعلامية، وبالطبع تاركة لأجهزة الدولة الأمنية العنان لتتصرف بكل بشاعة ضد المحتجين.

ومن اللافت الاصطفاف الطائفي (السني/الشيعي) على مستوى الدول العربية من ثورات الربيع العربي، لذلك ليس من المستغرب أن تعتبر مؤسسة أو جماعة أو دولة عربية - على سبيل المثال-ما يحدث في سوريا ثورة تقدمية ضد نظام حاكم مستبد، وفي المقابل تعتبر ما يحدث في تونس أو مصر خروج على الدولة والشرعية وعمل إرهابي منظم مدعوم من قوى خارجية.

إخفاق الدولة في إيجاد الهوية الجامعة، وقمع الدولة لأشكال من مؤسسات المجتمع المدني، وانحياز الدولة لطيف مذهبي دون آخر؛ يُوجد حينها القابلية للسلوك الطائفي عند جميع الأطراف، بما فيها أطياف المعارضة المهمّشة من قِبل السلطة. فعندما تقوم أي حركة احتجاج داخل الدولة، ثم يستخدم النظام لُغة التخوين ولغة الانتصار للطائفة، فإن الاستجابة ستكون سريعة لدى كل الطرفين. المعارضة ستتخذ لها شكلًا طائفيا، في الوقت الذي تنحاز فيه الطائفة الأخرى لما يقوله النظام.

الطائفية والاستبداد هما معضلتي الـدول العربية. والطائفية هي السلاح الفتاك الذي يهدد البلدان العربية، ولا سبيل للتغلب على هذا السلاح الفتاك والقضاء عليه إلا بإحلال الدولة المدنية الديمقراطية(العلمانية) التي تحتوي في إطارها جميع الأطياف الدينية والمذهبية والعرقية كقوس قزح جميل يغطي كل مساحات الوطن وبالتالي يساعد على توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليرتقي الوطن إلى أعلى المستويات إقليميا ودوليا .

هوامش

1- أستاذ التاريخ المصري يونان لبيب .
2- الظاهرة الطائفية في العالم العربي، علاء اللامي

(قف)

عبدالله خليفة.. رؤى علمانية عقلانية نقدية

إذا ما توغلنا في كتابات المفكر الروائي عبدالله خليفة، فإن مقالاته المتنوعة التي تعتمد الجدل وسيلة للتحليل والتشخيص، تغوص في عمق الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية بعيداً عن التعصب والمحاباة والأحكام المسبقة، وداء الشخصنة المتفشي في أوساط بعض المثقفين!

كانت اسهاماته الفكرية والأدبية تخاطب الواقع بواقعية نقدية.. كان خليفة واسع الأفق، لم يهادن الانحرافات والاستبداد والفساد، ولم يتراجع قط عن الدفاع عن التقدم في وجه الخرافة والشعوذة والطائفية والعنف والإرهاب وتسلط الأنظمة.

وليس من السهل بطبيعة الحال أن تكتب عن هذه الشخصية المستنيرة المبدعة في سطور قليلة، غير أن المسألة المهمة تبقى أن تتناول الدراسات والبحوث أعمال خليفة المختلفة وما يحيط بها من ظروف ذاتية وموضوعية وتوجهات لها تأثيرها في تكوينه الفكري والسياسي والأدبي والثقافي.

ولسنا هنا بصدد مناقشة نتاجه الفكري، ولكن يكفي أن نشير إلى بعض ما كتبه عن العلمانية في المجتمعات العربية.

في مقال له (انعطاف علماني جذري) كتب: تواجه الشعوب العربية عمليات تفتيت متعاظمة، فلم يعد هناك بلد لا يشكو من تفكيك عراه الاجتماعية والسياسية بسبب نشاطات القوى الطائفية الرجعية، وبين مظاهر التوحيد الشعبية الواسعة وعمليات التمزق الحقيقية السارية كالنيران في الهشيم، تواجه هذه الشعوب مجموعة من الانفصامات الجنونية.

ومبعث الإشكالية - في نظره - ناجم عن عدم استطاعة القوى السياسية والاجتماعية والفكرية أن تفهم اتجاه العصر ودخلت الرأسماليات الحرة بأشكال فوضوية وتراجعية متمازجة وبناء المجتمعات العلمانية.

وإضافة إلى ذلك كان يرى أن الحكومات لم تعد قادرة على تحمل تكاليف القطاعات العامة ودورها الوطني التاريخي المأسوف على شبابه، وهي في تخلصها من بعض أشكاله المفيدة للجمهور، تتمسك ببؤر هذه القطاعات المحورية المغذية للاقتصاديات.

وأضاف: وبين الدور الوطني لهذه القطاعات وأشكال الهدر فيها، تعجز الأشكال المنتخبة والرقابية من ضبط العملية المركبة هذه، لطفولة العمل الديمقراطي الجديد، وللإشكالية المعقدة التي اكتسبتها ملكيات الدول التي

فهد المضحكي

أصبحت عملاقة اقتصادية في بلدانها وفي تمددها العالمي.

ويعنى ما سبق - على حد تعبيره - ما تستطيع أن تقوم به الأشكال الرقابية المنتخبة هو الحفاظ على ثبات أسعار السلع الضرورية للناس، ومراقبة المال العام بمحدودية أدواتها، لكن المال العام كرأسمال يتعرض للعواصف الاقتصادية، عبر الارتباط بعملات تتآكل يوماً بعد يوم، وتعجز هي عن انتاج عملة عالمية، لأن العملة العالمية هي رمز لمدى متانة الإنتاج وعالميته الكبرى.

والمعضلة الحقيقية هنا هي أن الارتباط برأسمالية غربية في حالة أفول تاريخي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتقلص الرأسمال الوطني. ومن هنا تأتي الحلول السريعة من الأجهزة الرسمية في هذه الدول بالتوجه إلى أبسط القرارات وأكثرها سطيحة وهي رفع الأسعار وتقليص الدعم وغير ذلك من إجراءات تلامس قشور الظاهرة ولا تعالج مضامينها!

وفي الحالة الخليجية تلعب سلعة النفط ضمانة لاستقرار مهم لكنه لن تكون دائمة، وهناك الإجراءات الاقتصادية الاجتماعية العميقة وهي المشاركة الأوسع للمواطنين في الإنتاج، وتقليص القوى العاملة الأجنبية وخاصة في الطواقم العليا والمتوسطة، ومشاركة المواطنين الأوسع تتطلب تطوير قوى العمل النسائي وزجها في السياحة والصناعة وإسدال الستار على المجتمع المحافظ، واقتصاد المهارات والثورة العلمية والتقنية وتقليص مظاهر الاستهلاك الحكومي البذخية والبحث عن عملة عالمية مستقرة أو سلة من العملات.

في حين أن السياسة الخارجية تتطلب الأمور تعميق التعاون السلمي بين الدول العربية وخلق سياسات نشطة بهذا الصدد لتقليص أحجام السلع العسكرية واستنزافها للموارد!!

ولم تقف رؤيته النقدية عند هذه المسألة بل ذهبت إلى أبعد من ذلك معتبرة أن قوى الصراع المدمر أكبر من قوى السلام، وقوى تشكيل المؤسسات العسكرية المتحدية للمنطقة والعالم، تدمر الموارد كما تفكك هذه البلدان بشكل متواصل في خطط لا عقلانية وغريبة.

إن ما يوضحه خليفة في هذا الجانب هو أن مضامين العالم الراهنة الفوارة الصاعدة لتشكيل رأسماليات حرة ضاربة، كل منها يسعى إلى أقصى الأرباح واحتلال الأسواق وتقليص قوى المنافسين ونشر السلع الأكثر تطوراً والعمالة الأرخص والأكثر تقدماً، تخترق العالم العربي بضراوة، حيث الهياكل الاقتصادية والثقافية الضعيفة والتي تتحرك ببطء لفعل شيء مهم.

وإذا كان الأسوأن كما يقول، هو سيناريوهات الإرهاب والصراعات التمزيقية وهدم الأسواق - الأوطان المشتركة فإن أهم ما يعنيه هنا هو أن تظل القطاعات العامة التصنيعية قيادية بأشكال ديمقراطية وعلمية ولا يمكن فصل السياسات الداخلية الوطنية عن السياسات العربية الإسلامية، والتحول إلى قوى اقتصادية كبيرة مرهون بفهم كيفية الدخول القوي إلى الرأسمالية الحرة بلا آثار العواصف الأولى المدمرة وتطوير البنى الاجتماعية والثقافية بوعي ديمقراطي غير تفكيكي وغير مدمر.

وفي خضم انشغاله بالرأسمالية الحكومية والاستبداد الديني يصل خليفة إلى نتيجة وهي إذا كان الغربيون التحديثيون في ثورتهم الرأسمالية الطويلة قد حصلوا على فرصة تاريخية لتكييف الدين مع الثورات التحويلية الاقتصادية، فإن الشرقيين لم يحصلوا على هذه الفرصة، فتدرج الغربيون من تكوين مذاهب الإصلاح إلى التنوير ومن ثم العلمانية السياسية الديمقراطية، مكيفين المسيحية وخاصة على أثواب النمو الرأسمالي المتعدد المستويات الإنتاجية والثقافات القومية الغربية.

في الصين التي نحت الأديان من الحياة الاجتماعية بشكل واسع، لم تحتج إلى تحولات دراماتيكية في العبادات مثل الهند التي كانت التعدديات الهندية تاريخية لديها، وواصلت اليابان تنحية البوذية التي كانت علمانية تاريخية قديمة، وفي حياة المسلمين فأنهم واصلوا مأزقهم التاريخي في عدم القدرة على تطوير رأسماليات الدول تطويراً تثويرياً صناعياً ديمقراطياً.

لماذا العلمانية وكيف نفهمها

المحامي حميد الملا

في هذه الورقة لن ادخل في مقارنات بين الدولة العلمانية وغيرها كالدينية والمدنية لما قد يستغرق من وقت وبحث طويل ليس بالإمكان تغطيته في هذا الحيز، وأهمية هذا الموضوع تكمن في محاولة فهم العلمانية وإعادة الاعتبار لها مما قد علق بها من تشوهات وتشويهات متعمدة على أيدي مناوئيها وهذا ما نحن بصدده .

«لا يخرج الفلاسفة من الأرض كما تخرج النباتات الفطرية، وإنما هم ثمار عصرهم وشعبهم، وهم العصارة الأرفع شأنا، والأثمن، والأبعد ان ترى، والمعبرة عن نفسها بالافكار الفلسفية. وإن الروح الذي يبنى الأنظمة الفلسفية بعقول الفلاسفة، هو نفسه الروح الذي يبني السكك الحديدية بأيدي العمال. فليست الفلسفة خارجة عن العالم، كما أن الدماغ وإن لم يكن في المعدة ليس خارجا عن الانسان. – «كارل ماركس».

هذا الاقتباس لكارل ماركس أردت به أن أبين بأن الانسان لديه ملكات بأمكانه إستخدامها، فما العلمانية الا نتاج هذا الإبداع الإنساني الذي توصلت اليه البشرية بفضل جهود الفلاسفة ضمن فعل القوانين العامة لحركة التطور التي خضعت لها المجتمعات الأوربية وفق تلك الظروف ،ظروف تطور الصراع الاجتماعي والأيديولوجي، ولوضع حد للصراعات والحروب الدينية وغيرها ابتدع الفكر البشري العلمانية كمخرج من دوامة الصراعات واتخذت بذلك العلمانية مسارا قد بلغ في تطوره من خلال بروز الأفكار المادية التى تدعو بفصل ما هو رباني عما هو دنيوي ليتفرغ الانسان للإعمار .

قبل الولوج في تعريف العلمانية لابد من طرح بعض الأسئلة والاجابة عليها حتى نزيل أي لَبْس في هذا الموضوع وحتى نبسط البحث ومن ثم نفكك المفاهيم قدر المستطاع، ولنبرهن على أن العلمانية هى أُسلوب حكم وحياة لمن يود من الشعوب ان يعيش فى ود وسلام ووئام.

لماذا العلمانية وتحديدا في هذا الوقت بالذات؟ ولماذا يقف رجال الدين جميعا وعلى مختلف اتجاهاتهم المرجعية ضدها ؟ ولماذا يكيلون لها مختلف النعوت ويجعلونها مرادفا للإلحاد والانحلال الخلقي والفسق؟، ولماذا يعتبرون العلمانية ضد الدين بل كفرا يجب محاربته؟ هل لأن العلمانية تهدد الأديان وعلى الأخص الدين الاسلامي كما يزعمون ؟ أم لأن العلمانية نتاج غربي؟ هل العلمانية يمكن لها أن تطبق في الغرب وليس بالمستطاع تطبيقها في الشرق؟ .هل العلمانية ستفسد المجتمع أم ستصلحه؟

قبل كل شئ العلمانية هي مصطلح غربي وجذورها تعود الى الفلسفة اليونانية القديمة لفلاسفة يونانيين أمثال ابيقور، غير أنها خرجت بمفهومها الحديث خلال عصر التنوير الأوربي على يد عدد من المفكرين أمثال توماس جيفرسون وفولتير وغيرهما، وهي نتاج تطور المجتمعات منذ القرن الخامس عشر وأول من استخدم هذا المصطلح المفكر الانجليزي جورج هوليوك عام 1851وكان يقصد به الفصل بين السلطتين الزمنية والروحية واستقلال الملك عن الكنيسة.

كما أن الفيلسوف الانجليزي الآخر جون لوك واضع أسس العلمانية في القرن السابع عشر كان قد عنى بالعلمانية الفصل بين الحكومة والدين والفصل بين السلطات، وكان يرى أن وظيفة الدولة هي رعاية مصالح المواطنين الدنيوية، أما الدين فيسعى إلى خلاص النفوس فى الآخرة. وأراد بذلك ان ينقذ الدين من تلاعب السلطة به واستخدامه لأغراضها، ورأى أن انحياز الدولة لدين معين يشجع على النفاق والتدين الشكلي، فضلا عن إنه يهدد وحدة الدولة والتعايش السلمي بين المواطنين. كذلك تشارلز تايلور فصل الدولة عن مؤسسة الدين أي إن الدولة لا يتصور ان ترتبط بأي معتقد ديني معين بشكل رسمي، اَي أن الدولة يجب أن تكون على الحياد في علاقاتها بكل المكونات المختلفة دينية أو غيرها. وقد أكد الفيلسوف الهولندي سبينوزا على أن الدين يحول قوانين الدولة الى قوانين تأديبية تنتهي بالأوامر والنواهي مما يُحد من تطور المجتمع والدولة ايضاً.

إذن فالعلمانية هي الفصل بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية، بحيث ألا تفرض المؤسسة الدينية قوانينها على الدولة بأسم الدين ولكن مع ذلك على الجميع ممارسة حقوقهم الدينية وبشكل كامل ولكن بعيدا عن مؤسسات الدولة.

من هنا نجد بأن العلمانية هي منظومة متكاملة تطورت بفعل الثورة البرجوازية في فرنسا من خلال الشعارات التى رفعت آنذاك وهي (الحرية، المساواة، الإخوة). ومع ذلك فإن العلمانية كما عرَّفها غازي الصوراني ليست مذهبا أو تيارا فلسفيا، وليست نظرية معرفية ولا هي نظرية في علم من العلوم، وهي لا تعني عقيدة لا دينية، ولا استبعاد الدين عن الحياة العامة، ولا تقييد الحريات الدينية، انها تعني حياد الدولة ومؤسساتها تجاه الأديان والعقائد حتى تضمن المساواة الكاملة بين مواطنيها بصرف النظر عن اعتقاداتهم .

وعلى هذا الأساس ومع تطور المجتمعات والصراع الطبقي وظهور مفاهيم جديدة وحقوق عديدة تطور هذا المفهوم ليصبح منظومة متكاملة وشاملة تدخل في صلب العلمانية الا وهي المواطنة، الحرية، حقوق الانسان، العقلانية ، المساواة، حكم القانون، التنوير، الديمقراطية، دولة المؤسسات ،أي حزمة كاملة من المصطلحات تشكل الارجل التى تقف عليها الدولة الحديثة المعاصرة.

وخلاصة ما تقدم يمكن لنا أن نعرف الدولة العلمانية بأنها هي تلك الدولة التى تقوم بالفصل بين مختلف السلطات وتخضع كل المؤسسات السياسية والمالية والعلمية والدينية للقانون المدني ، على ان تضمن على وجه الخصوص المساواة الكلية بين كل الأديان السماوية وغيرها بما فيها اللادينية والإلحادية.

لا ثمة شك فى أن الدولة العلمانية قد حققت إنجازات عظيمة على الصعيد الحضاري من حيث إنهاء الصراعات والاضطهاد الطائفي والحروب الدينيةوالقضاء على العنصرية واحترام حقوق الانسان والمساواة بين الرجل والمرأة .

وقد حدد الأستاذ مجدي خليل خمسة عشر مبدأ وجعلها سمات أساسية للعلمانية وهي :

1–الفصل بين السياسي والديني وبين الروحى والزمني وبين العام والخاص

2– حرية الضمير أي حرية التدين

3– التسامح الديني وحرية التنقل بين الأديان

4– حرية النقد الديني

5– إعمال حرية العقل وحريته أي لا سيطرة على العقل الا العقل ذاته كما يقول الفيلسوف كانت

6– نسبية المعرفة أي لا حقيقة مطلقة

7– حياد الدولة تجاه كل الأديان

8– التشريع البشري وليس الالهي

9– الحكم البشري وليس الالهي

10– عدم وجود سلطة للزعماء الدينيين على القرار السياسي للدولة

11– لا تتخذ الدولة ديننا معينا ولا تفرضه على الآخرين

12– ليس من اختصاص الدولة ان تدخل الناس الجنة بل تحمي الفرد وتحقق له الرفاهية

13– حماية حقوق الأقليات الدينية من طغيان الأغلبية الدينية

14– الدين علاقة خاصة بين الانسان وربه

15– العلمانية ضد الدولة الدينية وليست ضد الدين

وكما يقول د. حبيب سروري «بأن المدرسة العلمانية هي أعظم إنجازات الدولة العلمانية بلا منازع يتأسس عليها التفوق الحضاري لهذه الدول على بقية العالم ، فهذه المدرسة التى يدرس فيها أبناء غير المتدينين أو ذوي الديانات والمذاهب المختلفة معا، بشكل حضاري متآلف متناغم مفصولة تماما عن تأثير أي دين كان، أو فلسفة ملحدة، تعلم الطالب كيف يفكر بروح نقدية، كيف يحكم لوحده دون أى يقين مسبق بأي عقيدة أو أيديلوجية، كيف يمارس حريته في التحليل

والتمحيص والرفض، وكيف يبني يوما بعد يوم شخصيته المستقلة.

تكرس هذه المدرسة في الطالب العقلية العلمية الخالصة وتنمى استخدامها لفهم الكون والحياة انطلاقا من مبادئ السببية والتجربة والبرهان، وعبر دراسة نظريات العلم الحديث، لا سيما نظريات النشؤ والارتقاء، والانفجار الكبير (البج بانج) تسمح له هذه المدرسة أيضا الانفتاح على استيعاب كل التراث الفكري الإنساني بمختلف تياراته الفلسفية، دينية أو لا دينية هي باختصار: مدرسة ثقافة العقل والحريّة والحداثة بامتياز.

بناء عليه، يمكننا ان نقول واستنادا الى ما سبق بأن العلمانية ليست ايديولوجيا أو عقيدة بل هي طريقة للحكم ترفض وضع الدين أو غيره كمرجع رسمي للحياة السياسية والقانونية، وإنما اهتمامها ينصب على الأمور الحيانية للبشر بدلا من الأمور الأخروية، أي المادية الملموسة بدلا من الغيبية.

ويتساءل الكاتب السعودي خالد الدخيل: «إذا لم تكن العلمانية ايديولوجيا، فماذا عساها ان تكون ؟، ويجيب بأنها أي العلمانية هى آلية دستورية لتحييد الدولة لتمكينها من إدارة التعددية في المجتمع بهدف تحقيق المساواة والعدالة وحكم القانون للجميع، إذن هل بالإمكان تطبيق العلمانية على مجتمعاتنا الشرقية وهى نتاج غربي ؟

لابد أن نضع هذا السؤال في حسابنا لكي نجلو الحقيقة كاملة بشأن العلمانية وتطبيقاتها العملية في مختلف البلدان، فى مجال الإجابة عن السؤال المذكور.

أسارع بالاجابة بنعم، والتطبيقات كثيرة، فالعلمانية أصبحت قيمة عالمية كحقوق الانسان والحريّة والحق في الحياة وأخذت بتطبيقها الهند الهندوسية واليابان البوذية وتركيا الاسلامية وأوربـا المسيحية، وهي قيمة إنسانية تطورت كما أسلفنا على مدى عصور من مفكرين أعملوا العقل واجتهدوا في الوصول إلى هذه التجربة البشرية بعد معاناة من الحروب والويلات.

ومن المفيد ان نوضح بأن بعض الدول قد نصت دساتيرها صراحة على هويتها العلمانية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية والهند وكندا والبعض الاخر لم يذكر العلمانية ولكنها لم تحدد دينا للدولة كمعظم الدول الأوربية وأستراليا ونيوزلندا.

ويخلص د. حبيب سروري الى إن الدولة العلمانية تتكئ على مبدأين جوهريين الا وهما:

المبدأ الاول: تفصل الدولة العلمانية بين مجالين مختلفين في حياة الناس: العام والخاص فالمجال العام يضم المدرسة ، والفضاء المدني عموما، مكرس لما يخدم جميع الناس، بغض النظر عن اصولهم وألوانهم ومعتقداتهم الدينية أو ميولهم الإلحادية، لا مرجعية فيه لأي دين أو فلسفة الحادية، أما المجال الخاص يستوعب كل المعتقدات والرؤى الشخصية، دينية كانت أم لا دينية أو الحادية.

المبدأ الثاني: تضمن الدولة العلمانية المساواة الكلية بين كل المتدينين بمختلف مذاهبهم ، واللامتدينين والملحدين ايضا ، تدافع عن حريتهم المطلقة في إيمانهم أو عدم إيمانهم (حرية الضمير) وتحترمها بحق، وبذلك فإن الدين فى الدولة العلمانية يتحول الى حالة روحية خالصة لا يستطيع السياسي تسيسها واللعب بهذه المشاعر الدينية لغايات دنيوية.

لا ثمة شك في إن الدولة العلمانية أخذت بيد شعوبها الى التقدم وانتشلتها من الظلمات الى النور وهذا ينطبق على الدول بغض النظر عن توجهاتها الرأسمالية أو الاشتراكية، ولكن علينا ايضا ان نطرح السؤال التالي: هل من السهولة بمكان تطبيق العلمانية في بلداننا دون عراقيل ؟

جواباً على هذا السؤال أسارع وأقول كلا ، فالتعقيدات كثيرة والتحديات كبيرة والصعوبات عديدة ، فمن جهة الظلاميون الذين يمارسون اشنع وأبشع التأويلات والتضليلات والنعوت في الهجوم على العلمانية والعلمانيين، ومن جهة أخرى الحكام العرب الذين يتاجرون بالدِّين ويستخدمون فقهاء السلاطين للسيطرة على عقول وقلوب المواطنين لممارسة تسلطهم.

كما أن هنالك ايضا البعض من المثقفين يرى بأن العلمانية مفهوم غربي استعماري والبعض الآخر ونتيجة للخوف من سطوة التيارات الدينية يتجنب الدفاع عنها ويتخفون بين ثنايا اللاهوتية ويستخدمون مفاهيم ملتبسة ويستعيضون عنها بمفاهيم كالدولة المدنية التى هي ولاشك خطوة متقدمة عن الدولة الدينية من حيث أنها أي الدولة المدنية تحقق جملة من المطالَب كالديمقراطية والمواطنة المتساوية وحقوق الانسان والحريات وغيرها من من الأمور التى تحتاجها الشعوب من أجل التطور والتنمية ولكن ضمن إطار الشريعة.

وفي هذا الإطار فإن الدولة المدنية لم تخرج عن عباءة الدولةَ الدينية إلا من حيث النزعة نحو الديمقراطية استجابة لمتطلبات العصر، وهذا لن ينهى الصراعات والحروب الدينية والاضطهاد الطائفي. وهنالك عينة أخرى من المثقفين ترى فى الدول العلمانية سلوكها اللا إنساني المنافق، كما يحدث حاليا في الحرب على الارهاب وكما حدث سابقا في التحالف مع أعتى الدول الرجعيةً والحركات الإرهابية في أفغانستان بحجة الدفاع عن الإسلام ضد الشيوعية الكافرة .

ومع ذلك نقول كما قال الدكتور فرج فوده الذي تمَّ اغتياله بسبب آراؤه الجريئة في كتابه (حوارحول العلمانية) إنكار العلمانية جهل بالحضارة الحديثة، وإطلاق صفة الكفر على العلمانية جهل بالعلمانية، والدعوة للدولة الدينية جهل بحقوق الانسان، والمناداة بعودة الخلافة جهل بالتاريخ. ويجب النظر الى العلمانية كمجرى تاريخي موضوعي يتطور دائما بتشابك الأفكار المختلفة وتفاعلها، أي أنه يجب النظر إلى تاريخ العلمانية كمنظومة من المدارس والتيارات المتفاعلة، مع كونها جميعا في نزوع دائم إلى الارتقاء والتطور حسب احتياجات المجتمعات ومتطلباتها المعيشية.

ويشخص الباحث غازي الصوراني العلمانية بشكل موضوعي ويضع مجموعة من المحددات وتتمثل في التالي

أولا: تأمين الحرية الدينية

ثانيا: فصل الدين عن الدولة

ثالثا: اعتبار الشعب أو المجتمع مصدر التشريع والقوانين

رابعا: تعزيز المحاكم المدنية العامة لضمان المساواة التامة في الحقوق والواجبات

خامسا: عقلنة الدولة والمجتمع وتعزيز الثقافة العلمية العقلانية وفق الآليات الديمقراطية والتعددية الفكرية والسياسية

سادسا: تحرير الدين من سيطرة الدولة وإساءة استعماله لأغراض سياسية ، وكذلك تحرير الدولة من هيمنة المؤسسات الدينية.

ويضيف بأن العلمانية يجب ان يفهمها الماركسيون على انها وعلى الصعيد المعرفي تحرير العقل من المسبقات، والمطلقات، أو تحرير الفكر من الاوهام والخرافات وتحرير الانسان من العبودية، وهي بذلك تقيم سلطة العقل والمنطق، وعلن نسبية الحقيقة وتاريخيتها وتغيرها.

إذن العلمانية انطلقت من واقع تاريخي منهجي معا كان لابد أن يؤخذ في الحسبان ، هذا الواقع هو إن العلمانية لم تتخذ شكلا واحدا ثابتا على مدى عصور تشكلها كقيمة إنسانية بل كانت تتخذ أشكالا عدة خضوعا لتطورات متلاحقة على مراحل متعاقبة من تاريخ تطور المجتمعات البشرية لتحررالدين من قيود الدولة وتحرر الدولة من قيود رجال الدين، ويكشف تحليل تاريخ العلمانية أنها كانت حركة صاعدة بحيث كانت في كل مرحلة لاحقة تتغلب على نواقص مرحلتها السابق، ولا شك في أن التيارات الدينية بمختلف التلاوين قد بالغوا في استخدام الدين ذريعة لتشويه فكرة العلمانية ،وتبشيع صورتها كما استخدم ايضا لكبح جماح التطلعات العقلانية التى تدعوا لها العلمانية والتطور الحر المستقل للعقل البشري المبدع .

وإن موجة العداء هذه لم تكن لتبلغ هذا الحد لولا الخوف من إن العلمانية ستصيغ حياة بعيدة عن اللاهوت والغيبيات، ليمتد هذا العداء حتى للعلوم الطبيعة والفلسفة والرياضيات كمرتكزات أساسية للعلمانية. ومن حصيلة ما تقدم نرى إن العلمانية هي التى بإمكانها انتشال مجتمعاتنا من التخلف وهي محطة من محطات التقدم لابعاد المقدسات من التلاعب بها من رجس البشر ليصبح العلم هو المقياس للتقدم، وإن الانطلاق نحو العلمانية سيجنبنا ويلات الحروب الطائفية وشرور الإرهاب المتفشي كالسرطان في مجتمعاتنا ويساعدها على التحرر من عبودية رجال الدين ومن استبداد السلطات وديكتاتورية الحكام . ليصبح العقل حرا طليقا محلقا فى سماء البحوث و الابتكارات العلمية والفكر منطلقا نحو الإبداع الفلسفي والانجاز الذهني .

المصادر:

من مقالة في ملحق الجريدة الرينية العدد 195 - 14 يوليو 1842
الآستاذ مجدي خليل- من برنامج سؤال جرئ
د. حبيب عبد الرب سرور " ما الفرق بين الدولة العلمانية والدولة المدنية "
خالد الدخيل " العلمانية والالحاد رؤية مختلفة "
سمير قمبر "تعريف الدولة العلمانية والمدنية والدينية والإسلامية "
تعريف العلمانية " موسوعة المعلومات
د. فرج فوده " حوار حول العلمانية "
غـازي الصوراني " الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية- الحوار المتمدن

شبحها ما زال يطارد الرأسمالية

الماركسية بين الأمس واليوم – ٥

رؤية ديناميكية للتاريخ

إن هؤلاء الذين لا يعترفون بوجود أية قوانين تحكم التطور الاجتماعي البشري يُقاربون التاريخ بشكل ثابت من موقف أخلاقي ذاتي. مثل إدوارد جيبون Edward Gibbon (ولكن بدون موهبته غير العادية) يهزون رؤوسهم على العُنف المجنون اللاَفت للنظر وألا نهائي، وإللا إنسانية الإنسان ضد أخيه الإنسان وهكذا دواليك. وبدلاً من وجهة النظر العلمية للتاريخ نجد وجهة النظر الشخصية للتاريخ. غير إن المطلوب ليس موعظة أخلاقية إنما المطلوب تَبَصرٌ عقلاني. فوق ووراء الحقائق المعزولة، إنهُ من الضروري تمييز الميول العامة، والتَحَولات من نظام اجتماعي إلى آخر، واستنباط القِوى المُحَرِكة الأساسية التي تُحَدِد هذهِ التَحَولات.

وحينما نُطبق أسلوب المادية الجدلية على التاريخ، يبدو واضحاً مُباشرةً أن تاريخ البشرية لهُ قوانينه الخاصة به، ويترتب على هذا أنهُ من المُمكن فهم تاريخ البشرية على أنَهُ صيرورة. إن نشوء وسقوط التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية المُختَلفة يمكن شَرحَهُ علمياً من حيثُ قُدرتها أو عدم قُدرتها على تطوير وسائل الانتاج، وعليهِ تدفع قُدُماً آفاق الثقافة الإنسانية، وتَزيد هيمنة الإنسان على الطبيعة.

يعتقد مُعظم الناس أن المجتمع ثابت طول الزمن، وأن أخلاقه ودينه وقيمه الإيديولوجية غير قابلة للتغيير، برفقة ما نُسميه "الطبيعة البشرية". ولكن أبسط معرفة بالتَاريخ تُظهر إن هذا غير صحيح. إن التاريخ يَتَمَثل في نَشوء وسقوط النُظم الاجتماعية الاقتصادية المختلفة. إن المجتمعات كالأفراد من الرجال والنساء، تولد وتنمو وتصل مداها وتدخل في تدهور ومن ثم أخيراً يتُم استبدالها بتشكيل اجتماعي جديد.

وفي التحليل النِهائي، تتحدد قدرة نظام اجتماعية اقتصادي ما على الحياة بقدرتهِ على تطوير قوى الإنتاج، نظراً لأن كلُ شيء آخر يعتمد على هذا.

وتدخل الكثير من العوامل الأخرى في المُعادلة المُعقدة: الدين والسياسة والفلسفة والأخلاق وسيكولوجية الطبقات المختلفة والمُميزات الفردية للقياديين. ولكنَ هذه الأشياء لم تنزل من السماء، ومع ذلك سوف تُظهر التحليلات الدقيقة ولو بطريقة جدلية مُتناقضة أنها تُحَدِدُها البيئة التاريخية الحقيقية والميول والعمليات المُستَغلة عن إرادة الناس.

إن دلائل مستقبل مجتمع ما في مرحلة صعوده، والذي يُنمي وسائل الانتاج ويدفع آفاق الثقافة والحضارة إلى الأمام، تختلف جداً عن سيكولوجية مجتمع في حالة جمود وتدهور. إن السياق التاريخي العام يُحدد كُلَ شيء. فهو يؤثر في المناخ الأخلاقي السائد، وفي مواقف الرجال والنساء من المؤسسات السياسية والدينية القائمة. بل أنهُ يؤثر في نوعية القادة السياسيين الأفراد.

كانت الرأسمالية في شبابها قادرة على القيام بأعمال بطولية جبارة.

لقد طوَرت قوى الإنتاج إلى مستويات ليس لها مثيل، ولهذا كانت قادرة على دفع تخوم الحضارة البشرية إلى الخلف.

لقد شعر الناس أن المجتمع كان يتقدم، بالرغم من عدم العدالة والاستغلال الذي اتصف بها هذا النظام دائماً. لقد أعطى هذا الشعور لنمو روح عامة من التفاؤل والتقدُم التي كانت الطابع المُميّز لليبرالية القديمة، مع اقتناعها الثابت بأن اليوم كان أفضل من الغد وأن بُكرة سيكون أفضل من اليوم.

إن هذا لم يَعُد القضية. إن التفاؤل القديم والإيمان الأعمى بالتقدم قد تم استبدالهما بإحساس عميق بعدم الرضى بالحاضر وبالتشاؤم بما يتعلق بالمستقبل.

إن هذا الشعور بالخوف وعدم الأمان الموجود في كل مكان في آن واحد ما هو إلا انعكاس سيكولوجي لحقيقة أن الرأسمالية لم تَعُد قادرة على القيام بالدور التقدُمي في أي مكان.

في القرن التاسع عشر كانت الليبرالية، الإيديولوجية الرئيسة للبرجوازية، تُمَثل (نظرياً) التقدُم والديمقراطية. ولكن الليبرالية الجديدة بالمعنى الحديث ما هي إلا قِناعاً يُخفي الواقع القبيح للإستغلال الأكثر جشعاً؛ واغتصاب الكوكب وتدمير البيئة دون أدنى اهتمام بمصير اجيال المستقبل.

إن الاهتمام الوحيد لدى مجالس إدارات الشركات الكبيرة وهم الحُكام الحقيقيون في الولايات المتحدة الأمريكيَة وفي العالم بأكمله إغناء أنفُسُهُم من خلال النهب: تجريد الأصول والفساد وسَرقة الأصول العامة من خلال الخصخصة والتطفُل: هذهِ هي السِمَات الرئيسة للبرجوازية في مرحلة وهن شيخوختها.

نهوض المجتمعات وسقوطها

"إن الانتقال من نظام إلى آخر كان يُحدِدَهُ نمو قوى الإنتاج، بتعبير آخر، تقنية وتنظيم العمل. وإلى حدٌ مُعين،

ترجمة:
غريب عوض

بقلم: ألان وودز Alan Woods

إن التغيُرات الاجتماعية كمية في صفاتها وهي لا تُغَيّر أسوس المُجتمع، أي، الأشكال السائدة للمُلكية.

ولكن تم الوصول إلى نقطة حينما لم تَعُد قوى الانتاج الناضِجة قادرة على احتوى نفسها ضمن الأشكال القديمة للمُلكية؛ ثم تَبَعَ ذلك تغييراً راديكالياً في النظام الاجتماعي، بِمُصاحبة هزات." (الماركسية في عصرنا، أبريل/نيسان 1939، ليون تروتسكي).

والمُجادلة الشائعة ضد الاشتراكية هي أنه من المستحيل تغيير الطبيعة البشرية؛ الناس بطبيعتهم أنانيين وجشعين ...إلى آخره. في الواقع، ليس هناك شيء إسمهُ طبيعة بشرية فوق تاريخية. إن ما نعتقد أنها طبيعة بشرية تعرضت لتغيُرات كثيرة على مدى تطور الإنسان. يُغَيّر النساء والرجال الطبيعة باستمرار من خلال العمل، وبفعلهم هذا يُغيرون أنفُسهم. أما بالنسبة للمُجادلة أن الناس بطبيعتهم جشعين، أثبتت حقائق الإرتقاء البشري عدم صحة هذا القول.

إن أجدادنا الأوائل، الذين لم يُصبحوا بشراً بعد، آن ذاك، كانوا صِغار الحجم وأجسامهم ضعيفة مُقارنةً بالحيوانات الأخرى. لم تَكُن لديهم أسنان أو مخالب قوية. وانتصاب قامتهم معناه أنهم لا يستطيعون الجري بسرعة كافية تُمَكّنهم من اصطياد الغزلان التي يرغبون في أكلها، أو الهرب من أمام الأسود الضارية التي تُريد أن تفترسهم.

وكان حجم أدمغتهم هو نفس حجم دماغ الشمبانزي. يتجولون فوق اعشاب السافانا في شرق أفريقيا، كانوا أقل حظاً في كل شيء تقريباً بالنسبة للأنواع الأخرى من الأحياء – ما عدا في مظهراً أساسياً واحداً.

ويوضح أنجلز في مقالهُ الرائع العمل في التحول من القِرد إلى الإنسان كيف عمل انتصاب قامة الإنسان على تحرير يديه، والتي تطورت إلى عضواً مكنهُ من تسلق الأشجار، ولأغراض أخرى.

لقد مثل انتاج الآلات الصخرية قفزة نوعية، أعطت أجدادنا الأوائل ميزة تطورية. وكان الشيء الأكثر أهمية هو الشعور القوي بالحياة المجتمعية والإنتاج الجماعي والحياة الإجتماعية، والتي كانت بدورها مُتصِلة بنَشأة اللُغة.

إن الضُعف الشديد للطفل البشري مُقارنةً بِصِغار الأنواع الأخرى معناه أن أجدادنا الأوائل، الذين أجبرتهم ظروف بقاؤهم من صيد وتجميع لمواد الغذاء على التنقل من مكان إلى آخر بحثاً عن الطعام، كان لابد أن يُنَموا احساس قوي بالتضامُن لحماية أطفالهم ومن ثم تأمين بقاء القبيلة أو الجماعة. نستطيع القول بكُل ثِقة بأنهُ لولا وجود هذا الاحساس القوي بالتعاون والتضامُن، لانقرض النوع البشري قبل حتى أن يُولد.

ونحنُ نُشاهد هذا حتى اليوم. إذا لوحِظَ أن طفلاً على وشك أن يغرق في نهر، مُعظم الناس سيحاولون إنقاذهِ وحتى أنهم يُخاطرون بحياتهم لإنقاذه.

غرق الكثير من الناس في محاولة منهم إنقاذ آخرين. وهذا لا يمكن شَرحَهُ من منطلق حِسابات أنانية، أو روابط علاقات الدم في مجموعة قَبَلية صغيرة. إن الأفراد الذين يتصرفون بهذهِ الطريقة هم لا يعرفون من هو الذي يحاولون إسعافهِ، ولاهم يتوقعون أية مُكافأة على ما يقومون بهِ.

إن هذا السلوك الإيثاري يحدثُ تلقائياً ويأتي من استعداد فطري عميق مُتجذر من أجل التضامُن. إن المُجادلة بأن الناس بطبيعتهم أنانيين، والتي هي انعكاساً للمجتمع الرأسمالي الغريب وغير الإنساني والقبيح، هي خزي وعار على الجنس البشري.

وبالنسبة للجزء الكبير جداً من تاريخ النوع البشري، عاش الناس في مجتمعات حيثُ لا وجود للمُلكية الخاصة بالمعنى الحديث للمُصطَلح. لم تكُن هناك نقود ولا مُدراء ولاعُمال، ولا مصرفيين ولا صاحب فُندق ولا دولة ولا دين مُنَظّم ولا شرطة ولا سُجَناء.

وحتى العائلة حسب فهمنا لها الآن، لم يكُن لها وجود. واليوم يجد الكثير من الناس من الصعوبة بمكان تصوّر عالَم بدون هذهِ الأشياء؛ فهي تبدو طبيعية جداً حتى أنها قد تكون تدبير إلهي. ومع ذلك فقد تَدَبّرَ أجدادُنا الأوائل أمورهم على نحو لا بأس بهِ بدونها.

يُشَكّل الانتقال من الصيد وجمع الغذاء إلى الاستقرار الزراعي والريفي، أول ثورة اجتماعية كبيرة، والتي أسمها عالم الآثار الاسترالي الكبير (الماركسي) غوردون تشايلد Gordon Childe، ثورة العصر الحجري الحديث. إن الزراعة تحتاجُ للماء.

وحينما تتعدى الانتاج البسيط على مستوى عيش الكفاف، فإنهُ يلزمها الري والحرث والسدود وتوزيع للماء على مساحة واسعة. وهذهِ مَهام اجتماعية.

يَحتاج الري الزراعي الواسع إلى مُستوى واسع من التنظيم على مستوى كبير. فهو يحتاج إلى حشد أعداد كثيرة من العُمال وإلى مستوى عالٍ من التنظيم والنظام. إن تقسيم العمل الذي كان موجوداً في شكله الجنيني في التقسيم الابتدائي بين الجنسين ينبَثِقُ من احتياجات عملية المخاض وتنشئة الأطفال، وتَطوّرَ إلى مُستوى أعلى.

إن العمل الجماعي يحتاج إلى قادة، رؤساء عُمال ومُراقبين وإلى ما هُنا لك، وإلى جيش من الأشخاص الرسميين للإشراف على الخطة.

يَتَطَلّب التعاون على مثل هذا المستوى الكبير إلى التخطيط، وتطبيق العلم والتقنية. وهذا فوق طاقة المجموعات الصغيرة المُنظمة في عشائر التي شكلت نواة المجتمع القديم. إن الحاجة إلى تنظيم وحشد أعداد كبيرة من العُمال أفضى إلى نشأة الدولة المركزية، برِفقة الإدارة المركزية وإلى الجيش كما حدث في مصر وفي بلاد ما بين النهرين.

كان ضبط الوقت والقياس عُنصرين أساسيين للإنتاج، وكانا هما بذاتهما قوتا إنتاج. ولهذا تَتَبع المؤرخ اليوناني هيرودوت Herodotus بدايات الهندسة الرياضية في مصر من أجل عادة قياس الأرض المغمورة كُلُ سنة. إن كَلمة geometry في حد ذاتها معناها لا أكثر ولا أقل من قياس الأرض.

لقد مكنت دراسة السماوات والنجوم، والرياضيات رجال الدين المصريين من التنبؤ بفيضان النيل، وإلى آخرهِ. وهكذا، فإن العِلم ينشأ من الضرورة الاقتصادية. كتب أرسطو في كِتابهِ بعنوان: ما وراء الطبيعة: "بدأ الإنسان يتفلسف لأول مرة عندما توفرت ضرورات الحياة." إن هذهِ العبارة تذهب مُباشرة إلى جوهر المادية التاريخية – 2،300 عاماً قبل كارل ماركس.

وفي قلب هذا الانشقاق، أغنياء وفُقراء حُكام ومحكومين مُتعلمين وأُميين، يوجد الانقسام ما بين العمل الذهني والعمل اليدوي. يُعفى رئيس العُمال عادةً من العمل اليدوي الذي يحمل الآن وسماً.

ويذكر كِتاب الإنجيل "مُحطِبو حَطَب ومُستقو ماء"، الجماهير التي استُثنيت من الثقافة، التي تم لفُها في رداء من السرية والسحر. إن أسرارها تحرسُها طائفة من الكُهان والنواميس التي كانت مُحتَكرة عليهم.

وهنا لقد رأينا الخطوط العامة للمجتمع الطبقي، تقسيم المجتمع إلى طبقات: المُستَغلين وشبه المُستَغلين. في أي مُجتمع حيثُ يكون الفن والعلوم والحكومة مُحتَكرة من قِبَل الأقلية، فإن تلك الأقلية سوف تستغل وضعها من أجل مصالحها.

إن هذا هو أعظم أسرار المجتمع الطبقي وبقي سِراً مخفياً على مدى الإثني عشر ألف عام الماضية.

وخلال كُل هذا الزمن كانت هناك تَغييرات أساسية عديدة في أشكال الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ولكن العلاقات الأساسية بين الحُكام والمحكومين وبين الأغنياء والفُقراء وبين المُستَغلين والمُستَغلين بقيت لم تتبدل.

وعلى نفس المنوال، رغم أن أشكال الحكومات مَرَت بتغُيرات كثيرة، بَقيت الدولة على ما كانت دائماً عليه: أداة إكراه وتعبيراً عن الحُكم الطبقي.

إن نشأة المجتمع العبودي وسُقوطهِ في أوروبا تَبَعَها النظام الإقطاعي، والذي بدورهِ استُبدِل بالنظام الرأسمالي. إن نشأة البرجوازية، التي بدأت في البلدات والمُدُن الإيطالية والهولندية، وصلت إلى مَرحلة حاسمة مع الثورات البرجوازية في هولندا وإنجلترا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والثورة الفرنسية الكُبرى من 1789 إلى 1793. صَحِبَ كُل هذهِ التغييرات تَحَولات عميقة في الثقافة والفن والأدب والدين والفلسفة.

عائشة ... حكاية أم عظيمة

تقديراً للدور المهم الذي تؤديه الأم في حياة الأسرة، والدور الأهم الذي تؤديه الأسرة في حياة المجتمع الإنساني، سأتحدث هنا عن إمرأة عظيمة، هي والدتي التي كرست حياتها، وبكل نبل ونكران ذات، لتربية وتنشئة ١١ من الأبناء والبنات الذين أصبحوا في وقتنا الحاضر آباء وأمهات يخدمون في هذا المجتمع الذي تحيط به كل صعوبات الحياة.

أحمد سند البنكي

فهذه الأم وقفت في مواجهة صعاب الحياة بمفردها بعد وفاة زوجها قبل نحو 48 سنة فقد كان رحمه الله شيخاً في الدين زرع في نفسها كل تعاليم الدين الإسلامي من أخلاق وعادات، ولكونها تعيل العائلة وحيدة فإنها عملت في وظيفة عاملة تنظيف بالمدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وذلك لعدم مد يد العوز إلى أي كان، فقد كانت تعمل في الصباح وتربي أبنائها باقي اليوم، ورغم كثرة الأولاد والبنات والراتب القليل استطاعت أن تربيهم وتعلمهم وأن تجعل منهم جميعاً في وظائف محترمة، فمنهم من هو في الجيش والفنادق وشركات وطنية كبيرة وخطوط طيران ومنشآت حكومية.

هذه المقالة القصيرة لن توفي السيدة عائشة، هذه المرأة البسيطة والمكافحة حقها فيما قدمته، عندما استقبلت خبر وفاة زوجها الشيخ سند عبدالله البنكي إمام وخطيب جامع القضيبية رحمة الله عليه، فقد حزنت حزناً شديداً مما أتعبها في القيام بدورها باستمرارية الحياة، ولكنها لم تستسلم فقد بدأت العمل كعاملة نظافة في وزارة التربية والتعليم في مدارس خولة الابتدائية للبنات والقضيبية الإعدادية للبنات والحورة الثانوية للبنات، ومع أنها كانت في فترة عدة الوفاة، واستشارت شيوخ الدين فوافقوا على أن تخرج من الصباح إلى الظهر، أي وقت العمل، وبعدها ترجع إلى المنزل ويحرم عليها الخروج منه إلى اليوم التالي.

وفي عملها كانت تقوم بتنظيف الفصول الدراسية، وكانت تبدأ عملها منذ الساعة الخامسة صباحاً وتحت مسؤوليتها أكثر من ستة فصول يومياً، علماً بأنها تقوم بكنس الفصول وغسيل الأرضيات، ولزيادة دخلها تغسل سيارات المعلمات وتقوم بتوفير طلباتهن الشخصية، لكي تتدبر أمور إعانة 5 من الأولاد و 6 من البنات من ملبس وطعام، وتوصيلهم إلى المدارس.

ومع أنها لم تكن آنذاك صغيرة في السن، لكنها تحملت عناء رفع الطاولات الثقيلة في الفصول المدرسية لتنظيفها، متحاشية أن تطلب الإعانة من أحد إلى أن كبر أحد الأبناء، وبينهم من لم يكمل دراسته الإعدادية حيث تم توظيفه بوظيفة بسيطة لم تستطع معها سد رمق جميع افراد العائلة فواصلت المشوار وتواصلت معها الأمراض من سكر وضغط ولكنها لم تستسلم، وتدبرت الطرق لتأمين رزق أبنائها حيث كانت تقوم بجمع أهل الفريق أو المنطقة في رحلات صيفية وفي عمل «جمعيات» لتوفير المال مما أعانها على هذا المشوار.

ومع أن هذه المرأة المكافحة كانت أمية لا تقرأ ولا تكتب إلا أنها كانت معلمة فاضلة في وسط هذه العائلة، فكانت المسؤولية المترتبة في الحفاظ على هذا الحب لبذل الغالي والنفيس في سبيل تواصل هذا الحب بعين أفراد الأسرة والمجتمع فكانت تلبي حاجيات أهل منطقتها من شراء الخبز والسمك لكل بيت في المنطقة مما جعلها محبوبة لكل فرد في الفريق والمنطقة.

وبعد أن كبر أولادها وبناتها، وتزوجوا اهتمت برعاية أحفادها، وهي إلى اليوم تقوم بتربيتهم جميعاً، بعد أن تقاعدت من عملها، وأصبحت تعيش وحيدة في منزل بالإيجار من وزارة الإسكان، مع انشغال الأبناء بزوجاتهم وأولادهم وأمور حياتهم، فظلت هي التي تقوم بتلبية جميع طلباتهم وطلبات أولادهم في الحياة اليومية القاسية ودائماً تذكر قولها عندما تأوي إلى الفراش بالليل إذ تقول «اللهم أمتني قوية وأصبحني غنية». أنها حقاً غنية النفس والدين فكسبت حب الأهل وحب الأبناء والأحفاد وأهل المنطقة جميعهم.

ولأن للعمر آثاره، فبدأ نظرها يتعب ويدها تتألم من كثرة العمل وأرجلها لا تحملها، وهي تواجه كل هذه الأمراض بقلب ثابت وابتسامة لا تفارقها، مع أن الأحزان في داخلها أقوى من كل هذه العوارض التي تخلفها طول الأيام والسنين..

ما أصعب أن يكون الإنسان يشقى طوال حياته من أجل الغير وهو يفني بدون أن يدري وتظل الروح الطاهرة قوية وصامدة في وجه الزمن بالإيمان والرحمة من رب العالمين الذي لم يتركها أبداً إذ كانت دائمة اللجوء إليه في صلواتها وعبادتها مما كان له الأثر الكبير في مساعدتها على الصبر وتحمل الأسى ومتاعب الدنيا.

وعلى الرغم من تواصل الأبناء والبنات وأحفادهم معها، وقيامهم بزيارتها من وقت إلى آخر، وبمساعدتي لها في تقديم العون بتوفير مستلزماتها ومتطلباتها الضرورية من زيارات إلى الأطباء ومشتريات من الأسواق إلا أننا جميعاً لم ولن نستطيع أن نرد جزءاً، ولو يسيراً، مما أعطته لنا، وتعويض سنوات شبابها التي أنفقتها في رعايتنا، وما قدمته من عزتها وكرامتها طوال هذه السنين.

وحتى هذه الأيام ما زالت تقوم بالتعاون مع دار المنار وهي جمعية لرعاية الوالدين مما يدل على عزيمتها بعدم التوقف عن العمل وعطائها المستمر لراحة الآخرين في خدمة المجتمع، فتقوم بالخياطة وعمل «مراوح» الخوص والطبخ. مؤكدة لنا ولكل منهم حولها أنها مثال مثالاً للعطاء والكرم وحب الناس ولم شمل جميع أفراد المجتمع.

سادة الحروب والسلاح

عصمت الموسوي

في الفيلم الامريكي الشهير lord of war " امير الحرب" يقول بطل الفيلم الذي يمثل دور تاجر سلاح: هل تعرفون من سيرث الارض ومن عليها ؟ ليس معمرو الكون ودعاة السلام كما تعتقدون، إنما هم تجار السلاح، هم من سيرث الأرض في النهاية، أما البشر فسوف يفنون بعضهم بعضا بها.

وتدور قصة الفيلم الذي انتج عام 2005 وقام ببطولته الممثل الهوليودي الشهير نيكولاس كيج حول العالم السري لتجارة الأسلحة غير الرسمية وطرق تهريبها ومراكز القوى التي تشعل الحروب من اجل خلق أسواق دائمة ومستمرة لتجارة السلاح وتوزيع الموت والقتل والخراب في كل مكان.

وفي الفيلم يجري سجال جدلي ومثير وباعث على الاسئلة الجديرة بالتأمل خصوصا في زمننا العربي الذاهب الى حروب متناسلة حول دور تجارة السلاح المشروع أو غير المشروع في حروب المنطقة.

فمن هو الذي يجدر محاسبته، صناع السلاح أم تجار السلاح أم قادة الدول العظمى المجيزة لهذه التجارة، أم أولئك الذي يخترقون القوانين والحواجز ولا يرون في التعاطي مع تجارة السلاح الا وسيلة للتربح والاثراء؟

يقول البطل حين يتم القبض عليه متلبسا بجريمة تهريب السلاح "لست سوى وسيط بيع أسلحة، ابيع السلاح لمن يحتاجه". ويضيف: "إن رئيس الدولة العظمى الولايات المتحدة يبيع من السلاح يومياً ما يفوق مبيعاتي في عام، الفرق بيني وبينه أن بصماته غير موجودة على السلاح المباع ".

وتعد الولايات المتحدة الامريكية الدولة الأولى المصدرة للأسلحة تليها روسيا ثم الصين وفرنسا وألمانيا وبريطانيا واسبانيا وإيطاليا وأوكرانيا وإسرائيل، ويبلغ حجم تجارة السلاح 60 مليار دولار سنوياً، وهناك 1150 شركة لتصنيع الأسلحة في 98 دولة، وتبلغ صادرات الأسلحة الى منطقة الشرق الأوسط 29٪ من حجم المبيعات العالمية للأسلحة، ويموت مليون شخص سنويا بسبب خلافات مسلحة، أي ضحية كل دقيقة، وفي تجارة السلاح خفايا يصعب الإحاطة بها، وتربط منظمة امنستي بين انتعاش تجارة السلاح وبين انحسار حقوق الانسان وتصاعد قبضة الديكتاتورية والاستبداد في كل انحاء المعمورة .

وتحظر الاتفاقيات الأممية استخدام الاسلحة العنقودية والكيمائية والبيولوجية وانتاجها وتخزينها والتداول فيها، لكن التجارة غير المشروعة رائجة جدا ولها سماسرة ومستشارون يجوبون العالم ويوصلون السلاح المشروع وغير المشروع لطالبيه، ويعد تجار السلاح الاسرائيليون اللاعب الاكبر في تسليح كافة المواجهات العسكرية والنزاعات الاثنية والحروب الاهلية في العالم في وقتنا الراهن كما تشير اغلب تقارير منظمة العفو الدولية وحيث تؤكد ان مكانة اسرائيل الكبيرة في سوق السلاح العالمي تتعاظم يوماً بعد يوم.

أما الرقابة على هذا النشاط التجاري المدمر للبشر والحجر والحضارة الإنسانية فقد حاول الفيلم المشار إليه أعلاه "سيد الحرب" التطرق الى بعض خفاياه وألاعيبه وتجاوزاته، لذا تسعى دول كثيرة اليوم لخصخصة قطاع بيع الاسلحة لكي تتفلت من الرقابة والقوانين ولكي يمر السلاح بسهولة ويسر من الدول الصناعية الغنية المتقدمة إلى دول النزاعات السياسية والصراعات الدينية، إلى المجتمعات الفقيرة ماديا وديموقراطيا كي تساهم في نشر الموت والخراب وتعزيز الاستبداد واستيلاد حروب جديدة، في حين ينعم العالم المصنع للسلاح بالأمن والسلام والرخاء ومسرحيات الارهاب المفتعلة .

كبش فداء

تروي الحكاية أن سلطانا طلب من وزيره بناء باخرة ضخمة وفخمة يجوب بها سواحل بلاده، ليتفقد عبرها الأقاليم البعيدة عن مقر حكمه، ويزور بها أصدقاءه من ملوك الدول المجاورة، وتكون باخرته مفخرة للعباد ومعلما من معالم البلاد. وقدم السلطان للوزير خمسائة ألف دينار ذهبي لتغطية تكلفة الباخرة الفاخرة الضخمة. وظل الملك سعيدا وهو يحلم بتلك الباخرة وينتظر إنجازها بفارغ الصبر.

د. انتصار البناء

كلف الوزير نائبه القيام بهذه المهمة السلطانية وقدم له ثلاثمائة ألف دينارا ذهبيا لإنجازها. عبر نائب الوزير عن فخره بهذا التكليف وعن استعداده التام لإرضاء الوزير وخدمة السلطان وتقديم خدمة وطنية للبلاد، وتعهد للوزير أنه سيشكل طاقما مؤهلا لتنفيذ المهمة من أكفأ رجال الدولة وسينتقي العمال بعناية ممن تتوفر فيهم الكفاية والدراية. فاطمأن الوزير لحماس نائبه واندفاعه، وانصرف فرحا وفي جيبه مئتا ألف دينار ذهبي أخذ يخطط كيف ينميها ويشتري بها العقارات والمزارع و....

استدعى نائب الوزير كبير معاونيه لشؤون الصناعة، وعرض عليه الرغبة السلطانية وقدم له مئتا ألف دينار ذهبي لإتمام هذه المهمة. استدرك كبير معاوني الوزير بأن هذا المبلغ قاصر عن بناء باخرة بتلك المواصفات من حيث جلب خشبها وأثاثها وتسديد أجور العاملين المحترفين الذين يتعين استدعاؤهم من أقاليم بعيدة في البلاد والاستعانة بخبرات من خارجها، وأن المبلغ كفيل ببناء باخرة متوسطة فخمة وقوية تفي بالغرض. غضب نائب الوزير من كبير معاونيه واتهمه بالعجز والوقوف حجر عثرة أمام تحقيق طموح جلالة السلطان في امتلاك شعبه باخرة عظيمة. أجاب كبير المعاونين أنه ليس إلا رجلٌ يسدي النصح بصدق ويقدم المشورة بأمانه، وأنه يضع نصب عينيه مستقبل الباخرة إن تم إنجازها، وسلامة من سيركبها، وأن من يزعم أنه قادر على بناء باخرة بهذه المواصفات وبهذه الإمكانيات ليس إلا واهم أو مدلس وسيبوء عمله بالفشل والغرق.

زاد حديث كبير المعاونين من استياء نائب الوزير، فلا جدال في تحقيق الرغبة الملكية وتنفيذ توجيهات الوزير، ورأيُ كبير المعاونين يستشف منه عدم الجدية في العمل وابتزاز النائب (والتفلسف) في قضية وطنية!!؛ لذلك استبعده النائب واستدعى معاونه الآخر لشؤون التجارة وكلفه بالمهمة. سُر المعاون كثيرا بهذا التكليف الذي اعتبره شرف يحلم به أي موظف في الدولة. وفسر المعاون اعتراضات كبير المعاونين بأنها حديث رجل تقادمت به الخبرة وتراجعت به الدراية عن المستحدثات في هذا الزمن، فقد ابتكرت العديد من البلدان مواد بناء خفيفة الحجم وأنيقة الشكل ومتينة الصنع وقوية الاحتمال، وأن في البلاد من العمال من يتقن الصنعة ويفي بالغرض، وأن بناء باخرة ليس عملا يستحق كل هذا (التفلسف) والحسابات، بل يحتاج رجلا مثل معاون التجارة قادرٌ على تحويل الأحلام إلى حقيقة بخفة وذكاء.

أثلجت أقوال معاون التجارة صدر نائب الوزير، واطمأن إلى الخبرة الحديثة والمهارة الجديدة التي يمتلكها المعاون، وتعهد له أن يرقيه إلى مرتبة كبير المعاونين حال إتمامه بناء الباخرة، وانصرف نائب الوزير فرحا وفي جيبه مئة ألف دينار من الذهب، وانشغل بتنميتها في شراء البيوت والمحلات التجارية، وترك معاونه يتولى المهمة الوطنية التي أمر بها جلالة السلطان.

استدعى المعاون أصدقاءه من أصحاب محلات النجارة وبناء السفن وكلفهم بالمهمة مقابل ربح قدره ثلاثة آلاف دينار ذهبي، واحتفظ لنفسه بعشرين ألف دينار، وأمرهم بالاهتمام بفخامة السفينة، واختيار الخشب اللامع الأنيق، وصناعة الأثاث الفاخر والستائر الحريرية وانتقاء الأقمشة المعشقة بأجمل الزخارف، والزجاج الملون المصقول منه والمنقوش. وأتم الصُناع من أصدقاء المعاون المهمة بنجاح وفخامة وأناقة باهرتين!!

ذُهل السلطان بالباخرة جمالها وفخامتها ورفعة ذوقها، لم يتخيل أن تُصنع بهذا الألق والأبهة. وركبها في رحلة بحرية تجوب سواحل سلطنته وكان شعبه يستقبله بالتهليل والتلويح والبهجة والفخر بهذا الإنجاز. وتعبيرا من السلطان عن فخره بباخرته، أمر بمكافأة كبيرة لوزيره، وتعبيرا عن حبه لشعبه سمح بجولة (شعبية) أسبوعية على متن الباخرة العظيمة تحمل في كل مرة ألف راكب من مواطنيه المخلصين.

استعد المواطنون لركوب الباخرة السلطانية التي منَّ عليهم جلالة السلطان بالتعرف عليها ومشاركتهم إياها، وفي الرحلة (لشعبية) الثانية هبت ريح متوسطة أخذت السفينة تتمايل لها، ولم يقلق أحد من الوضع لأن الجو صحو وتلك الرياح تحتملها المراكب الصغيرة فكيف بالباخرة السلطانية العظيمة التي تعد فخر الصناعات الوطنية، ولكن الأمر تغير حين ازداد ميلان السفينة واشتد تأرجحها وكانت الكارثة غير المتوقعة أن تنقلب السفينة على يمينها ثم على وجهها وسط البحر ليغرق جميع من فيها، وتتحول الفرحة بالباخرة إلى مأساة!!

جُن جنون السلطان واستدعى وزراءه وقضاته ورجال الأمن وكل حاشيته ليُفتوه فيما يرى، وألقى باللائمة على وزيره الذي تنصل من المسؤولية التي كلف بها نائبه، ولم يتأخر النائب في تنصله هو الآخر من المسؤولية، وعبر عن استعداده لإجراء تحقيق مع الفريق الذي تولى مهمة بناء السفينة.

حقق النائب مع معاونه الذي تولى مسؤولية بناء السفينة وأعرب المعاون أنه أدى ما عليه ولم يقصر وأن ما حدث خلل فني قد تتعرض له أي سفينة. ولكن حجم الكارثة لا تغطيه أي مبررات والنهاية المرعبة للباخرة الفاخرة يجب أن يتحمل مسؤوليتها أحد. فلم يجد النائب بُدا من تحويل معاونه إلى (كبش فداء) ينجو به من هذه الورطة، وأن يحمله وحده مسؤولية موت أكثر من ألف مواطن، فأمر بتحويله إلى القضاء بتهمة الإهمال وتبديد المال العام، وأمر بإغلاق جميع المحلات التي اشتركت في بناء الباخرة وحبس مُلاكها.

وهكذا أعلن السلطان لشعبه أن الفساد في قضية الباخرة قد تم تتبعه وأن الجاني قد نال جزاءه، وأن نائب الوزير يستحق المكافأة على ما بذله من جهد منقطع النظير في حل القضية بتفان وإخلاص!!

واحة الفكر

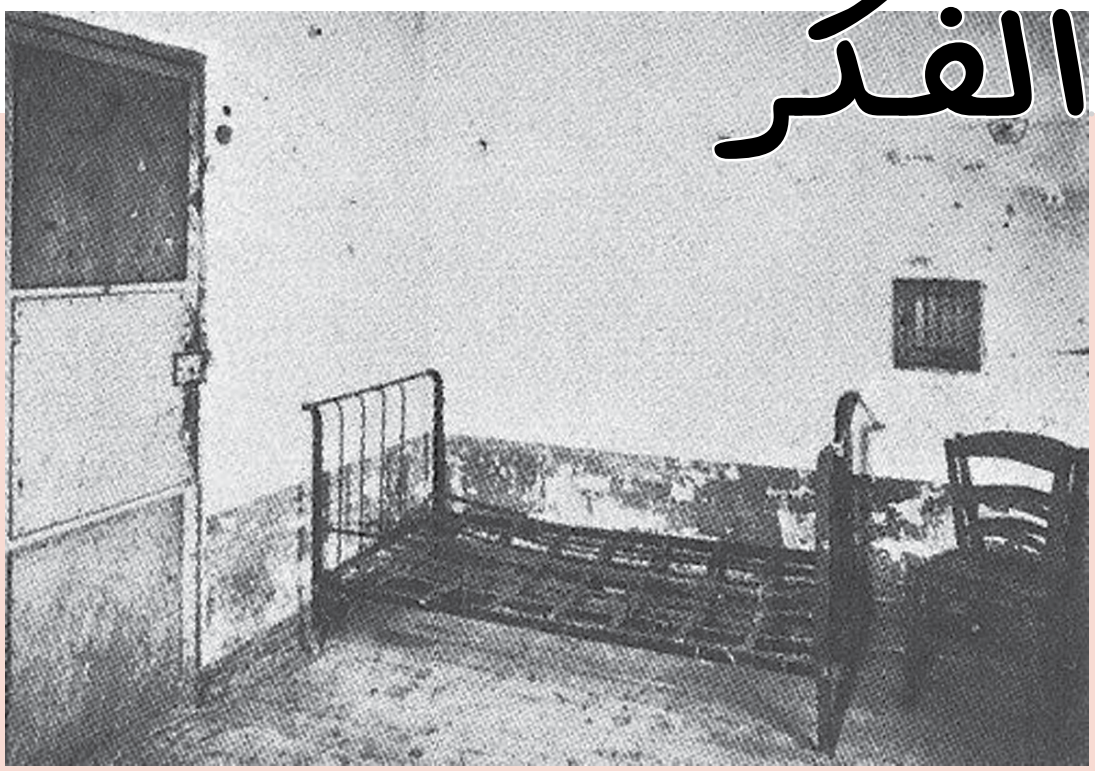

(انهم يدفعونك للانتحار.. دائماً)

ترجمة وإعداد : هشام عقيل

Amor Fati

تعلم فن ملاحظة ما هو ضروري في الأشياء لرؤية الجميل فيها – وهكذا ستغدو واحدا من الذين يصنعون الجميل من كل الأشياء. حب قدرك! : دع ذلك يكون عشقك من الآن وصاعداً ! لا تشن حرباً على ما هو قبيح .. ولا تتهم الذين يتهمون. دع (غض النظر) يكون نفيك الوحيد! فليكن طموحك الوحيد أن تكون في يوم ما من يقول «نعم» في وجه كل الأشياء.

(فريدريك نيتشه، العلم المرح، 1882)

البحث عن شهادات الميلاد

عندما يهيمن تقليد ما.. فأنه يقوم بذلك من حيث ما «ينقله» لا يمكن الوصول إليه، تقريباً وغالباً، لدرجة أنه يصبح مخفياً. يأخذ التقليد ما نقل إلينا ويجعل منه بداهة.. ويحجب إمكانية وصولنا إلى «المصادر» البدائية التي تنحدر منها المفاهيم والمقولات التي قمنا باستلامها. (...) لن تحقق مسألة الكينونة كماليتها بصدق من دون قيامنا بتدمير التقليد الأنطولوجي.

(مارتن هايدغر، الكينونة والزمان، 1927)

تدنيس المقدس

كل العلاقات الثابتة الموجودة، بمعتقداتها ومقدساتها وأفكارها القديمة تم كنسها. تلك الجديدة منها ستتبدد قبل أن تتحجر.. كل ما هو صلب يذوب في الهواء، كل ما هو مقدس يدنس. ويجبر المرء في النهاية، بأحاسيسه الواعية، على أن يواجه ظروف حياته الحقيقية وعلاقته بالآخرين.

(كارل ماركس، البيان الشيوعي، 1848)

انتحار فان جوخ

كلا لم يكن فان جوخ مجنوناً.. ولكن لوحاته كانت قذائف اغريقية نارية .. قنابل ذرية قادرة على، من بد كل اللوحات الموجودة آنذاك، استهداف وازعاج التقليد العام لبرجوازية الامبراطورية الثانية (...) لم يقم فان جوخ بمهاجمة تقليد معين بقدر ما هاجم المؤسسات القائمة.

(انطونان آرتو، فان جوخ: الرجل الذي دفعه المجتمع للانتحار، 1947).

كوزمولوجيا رمية النرد:

من لوكريتوس إلى نيتشه.. هناك غاية واحدة تم السعي وراءها والوصول إليها. تجعل الطبيعانية من الفكر والحسية اقراراً. انها توجه هجومها ضد مكانة السالب: انها تحرمه من كل قوته (...) أسس لوكريتوس لزمن طويل آت ملامح الطبيعانية: ايجابية الطبيعة .. الطبيعانية بوصفها فلسفة الاقرار.. التعددية مقترنة بالإقرار التعددي .. الحسية المرتبطة بفرح الاختلاف .. النقد العملي لكل التلغيزات.

(جيل دولوز، منطق الحس، 1969)

من المركز إلى الهامش:

قد يكون ظرف التفكيك متضمناً في العمل نفسه، في النسق الذي يجب تفكيكه. انه يتموقع هناك في حركة منشغلة فعلاً، ليس في المركز، بل في أطرافه، في الزاوية التي تؤكد هذه الأطراف على التركز الصلب للنسق نفسه، عبر المساهمة في بنائه، وفي مثل الوقت تهدد بتفكيكه.

(جاك دريدا، في ذكرى بول دومان، 1986).

التقدمي

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي

التقدمي العدد 113 ـ أبريل 2017 السنة الخامسة عشر SDPA 499

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

«شيطنة» التيار الوطني الديمقراطي

د. حسن مدن

بعد أحداث عام ٢٠١١ وما تلاها من تداعيات، تتعرض جمعيات التيار الوطني الديمقراطي، كونها القوى المنظمة من هذا التيار الواسع الذي يضم، بالاضافة لها، صفاً واسعاً من الشخصيات الوطنية ومؤسسات للمجتمع المدني، إلى حملة واسعة من التشهير والتعريض بها، والتشكيك في وطنية قادة وأعضاء هذه الجمعيات، وليس غريباً أن هذه الحملات، في غالبها الأعم، تأتي من وجوه و"أقلام" لم تعرف يوماً بأي موقف وطني، من حيث هو نضال ضد المستعمر الأجنبي، ومن حيث هو ولاء لحقوق الناس وتطلعاتهم المشروعة في الحرية والعدالة.

هذه الوجوه التي أنعشتها الأزمة، وتعتاش جراء استمرارها، تركب رؤوسها الشياطين بمجرد أن يجري حديث عن حل أو تسوية لما تعيشه البلاد من احتقان، وما يعاني منه المجتمع من انقسام، لأن بمثل هذا الحل، أو التسوية، يفقد هؤلاء مسوغات دورهم المُؤزم، ويعودون إلى أحجامهم الحقيقية.

ومع تقديم وزارة العدل دعوى بطلب حل جمعية "وعد" نشهد ونقرأ تحريضاً يومياً على هذا التنظيم الوطني المعروف بتاريخه الكفاحي، وعلى بقية جمعيات التيار الوطني، يبلغ حد الافتراء عليها، وتسفيه تاريخها الحافل بالتضحيات والمعاناة، التي لم يخبر هؤلاء الكتبة منها شيئاً، و"شيطنة" وجوه هذا التيار برميهم بأقذع الصفات.

لا تنكر جمعيات التيار الوطني الديمقراطي أنها وقعت في أخطاء وارتباكات خلال عام 2011، ولم يسلم أي طرف من أطراف الأزمة آنذاك من الوقوع في أخطاء وتجاوزات، بما فيها الدولة، وهو ما جعل جلالة ملك البلاد يشكل لجنة تحقيق مستقلة من خبراء ورجال قانون محايدين قدمت تقريراً شاملاً رصد تلك التجاوزات، ومع أن التقرير انتقد بعض أوجه أداء المعارضة، إلا أن نقده انصب، بصورة رئيسية، على الحكومة، وقدَم جملة من التوصيات بهدف تصحيح الأوضاع.

ولمن لايعرف التاريخ الوطني للبحرين ممن يصولون اليوم ويجولون في كل محفل، نذكرهم، بأنه وضمن اللوحة أو الخريطة السياسية – الاجتماعية في البحرين الحديثة، فإن التيار الوطني – التقدمي يشكل محوراً من محاور النشاط السياسي، لا بل والاجتماعي – الثقافي الذي طبع المجتمع منذ منتصف القرن الماضي. ولا يمكن دراسة التحولات التي شهدها هذا المجتمع على الأصعدة شتى دون التوقف أمام الدور الذي لعبه هذا التيار الذي عمل على استقلال البحرين وتطورها الديمقراطي وتحديث البنى الاجتماعية والسياسية، ودون التضحيات الجليلة التي قدمها مناضلوه بين السجون والمنافي والمحاربة في الأرزاق.

ويمكن تلمس انعكاسات مثل هذا الدور في حقول الإبداع المختلفة، في الآداب والفنون والثقافة عامة. وإلى الرموز الثقافية والإبداعية وثيقة الصلة بهذا التيار أو التي تلقت خبراتها الأولى في صفوفه، يعود الفضل في السمعة الطيبة التي تتبوأها البحرين اليوم على الصعيد الثقافي والإبداعي، خليجياً وعربياً وحتى عالمياً.

على أن أهم ما يميز هذا التيار هو "لا طائفيته". إنه تيار عابر للطوائف أو مخترق لها، فالخطاب الذي بلوره هذا التيار على مدار أكثر من ستة عقود ساهم في شد لحمة النسيج الوطني في البحرين، لأنه خطاب انحاز للوطن وللشعب بكامله مغلباً الوعي الاجتماعي الجديد على أشكال الوعي السابقة، التي تغلب خطاب الطائفة على الخطاب الوطني العام أو المشترك. وفي الوقت الذي لم تستطع أشكال الخطاب الأخرى، حتى تلك التي نشطت في العقدين الماضيين، أن تتخطى الإطار الطائفي، فإن هذا التيار ظل يعكس في قوامه صورة البحرين كبلد وكشعب فيه من التعدد والتنوع الذي يحتويه نسيج وطني عام.

ثم أن المشروع الذي عمل هذا التيار في سبيله مشروع تحديثي، مشروع للحداثة، فصاغ خطاً يدعو لتحديث بنى المجتمع والفكر ما يتلاءم وروح العصر، ولم يتردد في مواجهة ما يظنه عائقاً أمام شق طريق التحديث للبلاد، وتبنى بشجاعة قضية حقوق المرأة وذاد عنها، وقارع الفكر الرجعي، وكان عليه في أحوال كثيرة أن يصطدم بمعوقات كثيرة ويقدم تضحيات ويتعرض لحملات تشهير من هنا وهناك.

إن البحرين، دولة ومجتمعاً، في حاجة لدور هذا التيار ومساهماته المنتظرة في إعادة بناء الوحدة الوطنية وخروج وطننا من الوضع الراهن، لذلك فإن في إستهداف أحد مكوناته المهمة، أي جمعية وعد، بالحل، والتشهير المنهج بها وبكافة مكونات التيار، إضرار بمكانة البحرين وسمعتها وبواحد من أهم مكتسبات مشروعها الاصلاحي.